

مفهوم "تعدد الأصوات" في الخطاب

القانوني المغربي

من النص التشريعي إلى الحكم القضائي

د. يونس حسايني

باحث في التداوليات القانونية وتحليل الخطاب، المملكة المغربية

hsainiyouness87@gmail.com

<https://orcid.org/0009-0002-2013-9950>

الملخص

تسعى هذه الورقة البحثية إلى رصد الأهمية الكبيرة التي أصبح يتمتع بها مفهوم «تعدد الأصوات» في القانون، وذلك من خلال إفراده بمساحة أكبر نبرز فيها أهمية التعدد الصوتي في الخطاب القانوني بشكل عام، وفي الخطابين التشريعي والقضائي على وجه الخصوص؛ إذ من خلال هذه التعددية الصوتية يتيه غير المتخصص، بل نرى أنها تشكل حاجزا قويا لغير المُلم والعارف بحيثيات الخطاب القانوني في كليته وشموليته؛ فالقانون، إضافة إلى كونه مجموعة قواعد تنظّم سلوك الأفراد في المجتمع، هو مدوّنة متسقة المعالم، ومنسجمة الموضوعات، يُسَلّم بعضها إلى بعض دون أي تعقيد، بحيث يخضع هذا الانسجام والاتساق لترتيب منطقي علمي دقيق يتمظهر في طرح مقاصده من خلال نصوصه أو فصوله.

الكلمات المفتاحية: الخطاب القانوني، تعدد الأصوات، القاعدة القانونية، الحوار، الدعوى، المحكمة.



The Concept of Polyphony in Moroccan Legal Discourse

From the Legislative Text to the Judicial Ruling



Dr. Youness HSAINI

Researcher in Legal Pragmatics and Discourse Analysis

Kingdom of Morocco

hsainiyouness87@gmail.com

<https://orcid.org/0009-0002-2013-9950>



ABSTRACT

This research paper seeks to highlight the significant importance that the concept of polyphony has acquired in the field of law. By dedicating greater attention to this notion, we emphasize the role of polyphonic structures within legal discourse in general, and more specifically within legislative and judicial discourse. Indeed, such multiplicity of voices often confuses non-specialists, and we argue that it constitutes a strong barrier for those unfamiliar with the intricacies of legal discourse in its entirety. Law, in addition to being a set of rules that regulate individual behavior within society, is also a coherent corpus whose themes are harmonized and interconnected, flowing seamlessly from one to another without unnecessary complexity. This coherence and consistency are subject to a precise scientific and logical order, which manifests itself in the articulation of its purposes through its texts and provisions.



Keywords: Legal Discourse, Polyphony, Legal Rule, Dialogue, Lawsuit, Court.

تمهيد:

استُوحِيَ مفهوم «تعدد الأصوات» في الخطاب القانوني من تعدد مصادره وتنوعها (دستور، وشريعة إسلامية، وعرف، واجتهاد قضائي وغيرها)، ومن جميع المتدخلين في سيرورة إنتاجه (مشرّع، ومحام، وقاض، ومواطن، وتاريخ، وسياسة، وثقافة، وغير ذلك). ومن ثم، يمكننا أن نطلق في البداية من فكرة مضمونها أن الخطاب القانوني متعدد الأصوات في حد ذاته. وهذا ما أكّده الفقيه القانوني واللغوي الفرنسي جيرار كورني (Gérard Cornu) عندما اعتبر أن القانون يتحدث بألف فم، وأن هذه الأفواه لا ترتبط بمصادر القانون الرسمية فحسب، وإنما بجميع الأصوات الأخرى، الصريحة منها والمضمرة.

بناء على هذا الأساس، يمكننا صياغة بعض الأسئلة التي ستساعدنا على فتح آفاق التفكير، وإضافة بعض الإضاءات لهذا المفهوم، أي: مفهوم «تعدد الأصوات» في الخطاب القانوني. فماذا نقصد بـ«تعدد الأصوات» La polyphonie؟ وكيف يتعامل المتلقي، العام والخاص، مع هذا التعدد؟ وإلى أي حد يُسهم تعدد الأصوات في تعيين المعنى المقصود. وفي تعبير آخر، كيف يصبح مبدأ تعدد الأصوات آلية من آليات التأويل في الخطاب القانوني؟

1. مفهوم تعدد الأصوات

أول ما يتبادر إلى الذهن هو أن تعدد الأصوات مفهوم له صلة بالموسيقى، ويشير إلى «مزيج من عدة أصوات أو أجزاء لحنية في تركيبة موسيقية» (Gérardin, 2003, p. 1306). كما يشير إلى «عملية كتابة تتكون من تركيب سطرين أو أكثر، أو أصوات، أو أجزاء لحنية مستقلة، وفقا لقواعد المخالفة» (Informatisé, s.d.). أما في مجال تحليل الخطاب، فيقصد به «جودة وسائل التعبير القادرة على إنتاج مختلف الأشكال والأنواع الأدبية» (Ibidem, s.d.).

طوّر ميخائيل باختين (Mikhail Bakhtin) مسألة تعدد الأصوات في النظرية الأدبية مستعيرا إياها من المجال الموسيقي؛ وطبقها على نصوص «فيودور دوستويفسكي» [1821-1881] (Fiodor Dostoievski)، بوصفها أنموذجا يستجيب لكل خصائص المفهوم؛ نظرا إلى ما تمتاز به نصوصه من ميزات الإبداع الروائي غير الموجودة في نصوص غيره من الروائيين. ومما خلص إليه أن أهم خاصية يمتاز بها

أدب «دوستويفسكي» هي «تعددية الأصوات» التي تتميز بأنها أصوات مستقلة، أو غير مندمجة (Bakhtine, 1987, p. 7).

استنتج باختين هذا الأمر من أن صوت الراوي في روايات «دوستويفسكي» غير مهيمن على أصوات الأشخاص؛ إذ لا يمنح لنفسه سلطة مركزية الحوار، وإنما يجعل جميع شخصياته تؤمن بمبدأ اللامركزية في الحوار، وذلك من أجل خلق خطاب حوارى داخلي منسجم تشارك في صنعه ونجاحه مختلف الشخصيات. وفي تعبير أدق، تسهم في نجاحه جميع الأصوات. و«صورة الشخصية لدى «دوستويفسكي» ليست بتلك الصورة الموضوعية المألوفة للبطل في الرواية التقليدية» (Ibidem)، وبهذا يكون مبدأ اللامركزية المتمثل في صوت البطل أو الشخصية الواحدة في الرواية ركنا محوريا في خلق دينامية وتعددية صوتيين يختلفان تماما عما هو معهود في الرواية التقليدية. وفي تعبير لميخائيل باختين، ابتكر «دوستويفسكي» رواية متعددة الأصوات، وهو بذلك مبتكر نوع روائى جديد» (Bakhtine, 1987, p. 7).

تجدر الإشارة هنا إلى أن اللسانيين استعاروا من باختين مفهومين هما: «تعدد الأصوات» ومفهوم «الحوارية» (Dialogisme)، وإذا كان بعضهم يفضل «الحوارية» على «تعدد الأصوات»؛ لأن الأول أكثر إنتاجية من الثاني (-Bres, 2005, pp. 47-62)، فإن اللغوي الفرنسي «أوزفالد ديكر» (Oswald Ducrot) فضل «تعدد الأصوات» (Ducrot, 1984, pp. 171-233)؛ بحيث عمد إلى تطبيق هذه النظرية على الملفوظات، بدلا من النصوص التي هي عبارة عن ملفوظات متسلسلة. ونتيجة لذلك، لم يؤد ذلك إلى التشكيك في الافتراض القائل بأن «الملفوظ المنفرد أو المعزول -في نظر «ديكر»- يجعل منه صوتا مسموعا، على خلاف الأخذ بمجموع الذوات المتكلمة في وقت واحد» (Ibid, p. 171). وبهذا، أدرجت «نظرية تعدد الأصوات» داخل ميدان دراسة اللغة (دلالية وتداولية) من خلال إدخال نظرية أفعال اللغة ضمن نظرية تلفظية للمعنى استوحاها «ديكر» من أعمال «شارل بالي» (Sobieszowka, 2018, p. 158).

وبالعودة إلى «ديكر»، وتحديدًا الفصل الثامن من كتابه «القول والمقول» (Le Dire et le Dit) (1984)؛ المعنون بـ«مختصر نظرية تعدد الأصوات للتلفظ»، نجده ينطلق من اعتراض صريح لما أتى به «باختين»؛ بحيث أشار إلى شرط أساس يشمل كل ما يسمى حاليا بـ«اللسانيات الحديثة»، كما يغطي كلا من التحليل المقارن

والبنوية وقواعد النحو العام، وهذا الشرط هو ما سمّاه بـ«تفرد الذات المتكلمة» [...] لأن البحث في اللغة الذي دام قرنين من الزمن على الأقل، يعدّ أمراً مفروغاً منه؛ إذ «كل ملفوظ له مؤلف واحد فقط» (Ducrot, 1984, p. 171) فهذا هو الاعتقاد الذي كان راسخاً في النظرية الأدبية، ولم يُشكك فيه صراحة منذ حوالى خمسين عاماً، أي: منذ أن طور باختين مفهوم تعدد الأصوات (Ibidem).

في خصوص باختين، قال ديكر: «هناك فئة كاملة من النصوص، وخاصة النصوص الأدبية، يجب التسليم فيها بأن عدّة أصوات تتكلم في آن واحد دون أن يكون أحدها صوتاً مهيمناً على الآخرين، وهذا ما يسمى «الأدب الشعبي» أو «الأدب الكرنفالي» الذي يسمى أحياناً بـ«الأدب التنكري». وفيه، يتخذ المؤلف سلسلة من الأفعنة المختلفة» (Ibidem). نستنتج من هذا أن مفهوم تعدد الأصوات الذي استوحاه ديكر من باختين يتوافق مع الحوارية؛ أي: مع مستوى الملفوظ اللغوي الذي يتشكّل منه الخطاب.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها ديكر بواسطة الاعتراض الذي قدمه في مسألة «تفرد الذات المتكلمة»، ومحاولة نسبته أحياناً إلى باختين، إلا أن بعض الباحثين يعيبون عليه أنه لم يطور نظرية كاملة عن تعدد الأصوات، كما أن مصطلحاته تتغيّر قليلاً من عمل لآخر، أو من مقال إلى آخر. (Sobieszowka M. , 2018, p. 158)

وقد شهدت نظرية تعدد الأصوات تطوراً لافتاً مع مرور الوقت، وذلك نتيجة الاهتمام الكبير الذي نالته في العقود الثلاثة الأخيرة. وحدث هذا التطور وفق مستويين: أدبي ولغوي. ومن أبرز ما عرفته الساحة، بخصوص هذا الأمر، بروز «النظرية الإسكندنافية لتعدد الأصوات» التي تسمى اختصاراً بـ«Scapoline» والتي طوّرها مجموعة من الباحثين منذ عام 1999 استناداً إلى عمل «نولكه» (Nolke)؛ إذ ضمّت ثلاثة لغويين، وثلاثة مؤلفين، وثلاثة أدياء، وسعت إلى أن تكون مخصصة، من حيث المبدأ، لمفهوم ديكر لتعدد الأصوات. وغرضها الرئيس هو إضفاء الطابع الرسمي على مقترحات ديكر، وتوسيع مجال تطبيقها على النصوص (Dendale, 2005). وما يحسب لديكر، إضافة إلى ما قدمه من أعمال، أنه استطاع أن ينقل تحليل تعدد الأصوات من كنه الدراسات الأدبية، حيث مجال تعدد الأصوات الأدبي هو النص المكوّن من عدة ملفوظات، إلى الدراسات اللغوية حيث مجال تعدد الأصوات اللغوي هو الجملة وملفوظها.

وتبعاً للإسكندنافيين، يعد تعدد الأصوات تعدداً دلالياً من جهة؛ لأن موضوعه هو معنى الملفوظات. وخطابي من جهة ثانية؛ لأنه ينظر إلى المعنى بوصفه يتألف من آثار خطاب متبلور لكون هذا المعنى يتعلق بالتكامل الخطابي للملفوظ، ونسقي من جهة ثالثة؛ لأنه ينطلق من مفهوم بنيوي لتنظيم الخطاب، وتعليمي من جهة رابعة؛ لأنه يقدم تعليمات لتأويل الملفوظ» (Sobieszowka, 2018, p. 158). وعلى الرغم مما بدا لنا من تباينات بين التحليل الأدبي والتحليل اللغوي، فإنه من الممكن توفير أساليب تسمح للدراسات الأدبية (في مستوى الكلام)، والدراسات اللغوية (في مستوى اللغة والخطاب)، بالالتقاء، ولم لا إغناء بعضها بعضاً (Ibidem).

وفي حقل تحليل الخطاب، عرّف دومينيك مانغونو (Dominique Maingueneau) مفهوم تعدد الأصوات قائلاً: «عندما يتحدث المتحدث، فهو لا يكتفي بالتعبير عن آرائه الخاصة فحسب، بل يجعل الأصوات المختلفة الأخرى مسموعة أيضاً، ومحددة تحديداً واضحاً في ما يتعلق بموقفها» (Maingueneau, 2016, pp. 145-159). وهذا ما سنعمد إلى مقارنته في الخطابين التشريعي والقضائي.

2. تعدد الأصوات في الخطابين التشريعي والقضائي:

إن الخطاب القانوني خطاب معقد ومركّب، تتداخل أشياء كثيرة في تكوينه وإنتاجه؛ إذ حينما يسنُّ المشرع قواعد قانونية، لا يفصح عن نفسه، وهو أمر جلي في جميع تعبيراته التشريعية، وكذلك في نصوصه الإجرائية. إن المتكلم أو المشرع لا يوظف ضمير المتكلم الحاضر المشارك في نسج خيوط العملية التشريعية (إنتاج القواعد القانونية)، وإنما يخاطب المتلقي - العام والخاص معاً - بضمير الغائب. ومن أبرز الاستعمالات الدالة على غيابه في النص القانوني ألفاظ من قبيل: «ينص القانون»، بدلاً من ينص المشرع الفلاني. و«حكمت المحكمة»، عوضاً عن حكم القاضي الفلاني. و«قضت المحكمة»، مكان قضى القاضي الفلاني. ومثال ذلك هذه النصوص:

- «يجوز للقاصر ولناقص الأهلية أن يجلبا لنفسيهما نفعاً، ولو بغير مساعدة الأب أو الوصي أو المقدم؛ بمعنى أنه يجوز لهما أن يقبلا الهبة أو أي تبرع آخر من شأنه أن يثر بهما، أو يبرئهما من التزام من دون أن يحملهما أي تكليف» (الفصل 5 من ظهير الالتزامات والعقود المغربي 1913).



- «من تسلم أو حاز شيئاً، أو أي قيمة أخرى، مما هو مملوك للغير، بدون سبب يبرر هذا الإثراء، التزم برده لمن أثرى على حسابه» (الفصل 66 من ظ. ل. ع. م).
- «لا يصح التفاضل إلا ممن له الصفة، والأهلية، والمصلحة، لإثبات حقوقه...» (الفصل 1 من قانون المسطرة المدنية المغربي).
- «لا يحق للمحكمة الامتناع عن الحكم أو إصدار قرار. ويجب البت بحكم في كل قضية رفعت إلى المحكمة...» (الفصل 2 من ق. م. م. م).
- «يتعين على المحكمة أن تبت في حدود طلبات الأطراف ولا يسوغ لها أن تغير تلقائياً موضوع أو سبب هذه الطلبات وتبت دائماً طبقاً للقوانين المطبقة على النازلة ولو لم يطلب الأطراف ذلك بصفة صريحة» (الفصل 3 من ق. م. م).
- «يجب على كل متقاض ممارسة حقوقه طبقاً لقواعد حسن النية» (الفصل 5 من ق. م. م. م).
- «يجب على المحكمة التي أثير أمامها الدفع بعدم الاختصاص أن تبت فيه بموجب حكم مستقل أو بإضافة الطلب العارض إلى الجوهر» (الفصل 17 من ق. م. م. م).

نلاحظ من هذه الأمثلة أن الذات المنتجة والمؤولة تتحدث باسم القانون غير المعلن عن هويته، ولا تتكلم باسمها بصفتها ذاتا مسؤولة عن سنّ قواعد القانون، أو المشاركة في إنتاجها؛ بحيث لا نجد المشرع يعبر تعبيرا صريحا يبرز في ذاته وشخصيته، ويكشف عن هويته. ولعل ما يزيد الأمر ضبابية التراجع بين وظائف خطابية عديدة؛ فتارة نكون أمام خطاب ذي وظيفة توجيهية، وتارة ثانية إزاء خطاب أمر، وتارة ثالثة تتجلى مقاصده في خطاب تصريحى مباشر. وكل ذلك نستشفه من العبارات الإنجازية التي تصدر القاعدة القانونية.

إنّ الخطاب القانوني، وإن كان المتحدث به وعنه واحدا على مستوى سنّه وتشريع، إلا أنه يتعدد بتعدد مواقع التخاطب، وكأنه يخبرنا بكونه غير مسؤول عما يتحدث عنه، وأنّ القانون -لا المشرّع- هو المسؤول عما يتلفظ به، وأنه هو الذي يأمر، وهو الذي ينص على مسألة بعينها دون غيرها، وهو الذي يخاطب الجمهور قصد حثه على الالتزام بقواعده والعمل بها، وإلا رتب عمّن يخالف قواعده جزاءً يحدده بحسب

نوع عدم الالتزام (سواء أكان مخالفة أم جنحة أم جناية)، وكأن القانون خطاب أسند إلى المشرع وظيفته التلفظ والتكلم باسمه كي لا يكون محط اتهام، ولا محط جدال أو نقاش.

يمثل الخطاب القانوني صوت المشرع وصوت السلطة؛ أي صوت المؤسسة التشريعية، وصوت الحكومة أو الإدارة. ولكن، من حوّل لهذه المؤسسة صلاحية التكلم باسم القانون؟ إنه القانون نفسه. ولا شك في أن العلاقة القائمة بين القانون ومختلف مؤسسات الدولة علاقة يعمّها الوضوح، ومنظمة بموجب أعلى مصدر تشريعي في البلاد، وهو الدستور. من هذا المنطلق، يصبح القانون في تواز تام مع الإنسان؛ بمعنى يصير له صوت وفم، بل أفواه/أصوات يجادل بها عن نفسه بنفسه؛ بحيث لا محامي للقانون، ولا قاضي، ولا هيئة، ولا أي شيء آخر من مثل هذه الأمور، وإنما هو كل ما ذكر؛ فهو القانون، والمحامي، والقاضي، والهيئة، والمؤسسة، والدولة، والحاكم، وغير ذلك.

من هنا، يمكننا تعريف القانون بأنه كائن حي دائم الحضور، يحمل في حقيقته رمزية خاصة، فهو الممثل السامي لكيانات الدولة والحامي لسيادتها. وعلى هذا الأساس، تمارس الدولة، والمؤسسات المكوّنة لها، المهام المنوطة بها باسم القانون، ووفق ما يسمح به، في احترام تام للحدود التي رسمها لكل مؤسسة على حدة. وتبعاً لذلك، ليس القانون هو القضاء وحده، ولا المؤسسات الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية)، ولا الدولة، ولا الجهاز العقابي، ولا غير ذلك، بل هو كل ذلك وغير ذلك. إن المتكلم في الخطاب القانوني متكلم واحد هو القانون، وتتفرع عنه بقية الأصوات. فإذا سبق لنا أن رأينا في روايات «دوستوفسكي» أن الراوي أو البطل لا يؤمن بمركزية الحوار، وإنما يفسح المجال لجميع شخصياته كي تؤمن بنفسها أكثر، وترفع من درجة ثقتها بنفسها قصد إنتاج نص تأليفي، فإن مبدأ التعدد (تعدد المتحاورين) المشار إليه موجود كذلك في الخطاب القانوني، لكن بنوع من الحذر؛ نظراً لما قد يترتب عنه من نتائج خطيرة في الشخص (سواء أكان طبيعياً أم اعتبارياً)، وفي المؤسسة التي خرقت مبدأ المركزية الذي يوازيه في القانون مبدأ تدرج القوانين (الدستور أولاً باعتباره أسمى القوانين، ثم القانون العادي، فالقانون الفرعي)؛ فما يصدر عن الدستور من قواعد عامة لا ينبغي للقانون الذي هو أدنى درجة منه أن يخالف مبادئه، أو يعلو صوته على صوت الدستور؛ كما لا يمكن للقانون الفرعي

خرق ما تم التنصيص عليه في القانون الأعلى مرتبة منه. وعلى خلاف ذلك، يمكن للدستور بناء على مركزه التوجيهي والتقريبي، أن يعدّل مختلف القوانين الأدنى درجة منه تبعا لمقتضيات قواعده العامة.

يحضر مفهوم «تعدد الأصوات» في القانون أيضا، شريطة أن تأخذ القواعد القانونية ببعضها بعضا وتكمّل بعضها بعضا نافية التعارض؛ سواء أكان ذلك في مرحلة التشريع، أم في مرحلة التنزيل، أم في مرحلة التنفيذ. وبهذا، يتضمن الخطاب القانوني خطابا واحدا أو عدة خطابات قانونية؛ إذ عندما نتحدث عن الخطاب التشريعي مثلا، فهو لم يأت من عدم، وإنما أسهمت في تأليفه وإبداعه خطابات عديدة؛ قد تكون ذات طبيعة شرعية (الفقه الإسلامي)، كما قد تكون ذات طبيعة عرفية (أعراف المجتمع وعاداته وتقاليده)، وقد تكون أيضا ذات طبيعة أدبية (أشعار وأقوال وحكم مأثورة)، كما قد تكون ذات طبيعة إيدولوجية (نتيجة صراعات سياسية)، كما قد تأخذ طابعا تاريخيا (كما هو الحال في عملية استحضار القواعد التي كانت تخضع لها الأمم السابقة).

لكل خطاب أسباب نزول خاصة به مُنشئة له، وتميزه من غيره، من قبيل السياق السياسي والتاريخي والثقافي والقانوني (في حالة تعلق الأمر بتغيير الدستور مثلا)، أو المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية. وإذا كان كل خطاب يفترض بداية أنه خطاب متعدد الأصوات، فالخطاب القانوني خطاب متعدد الأصوات بامتياز، فهو متعدد الأصوات من حيث الوظائف المسندة إليه أو المنوطة به مثل: وصف القانون، وسن القواعد، وإنشاء المساطر الإجرائية، والفصل في النزاعات أو الخصومات، إلى آخره. وهو متعدد الأصوات تبعا لتعدد مصادره (Sobieszowka M., 2018, p. 159). ولذلك، نجد بعض الباحثين عمد إلى وضع تصنيف للغة القانونية (Wroblewski, 1988, pp. 13-27)، مستخلصا أنها لغات متعددة لا لغة واحدة يتم استنباطها من تعدد الخطابات القانونية المختلفة؛ إذ يميّز الخطاب التشريعي بلغة خاصة ينفرد بها عن لغة الخطاب القضائي الإجرائي أو المسطري، كما ينفرد الخطاب العلمي بلغة خاصة، والأمر نفسه ينطبق على لغة الخطاب العرفي؛ فكلما تعدد الخطاب في القانون، تعددت معه اللغة.

عندما نقول إن الخطاب القانوني خطاب متعدد الأصوات، وخطاب يحوي عددا لا يستهان به من المتكلمين والمخاطبين (مشرع، مؤسسة تشريعية، قضاة،

محامون، موثقون، عدول، أساتذة جامعيون، شهود، مواطنون عاديون، وغيرهم)، فإن قصدنا ينصرف إلى أن هذا الصوت المتعدد ينتقل من فم إلى فم، بل تجتمع أحيانا هذه الأفواه وغيرها في فضاء واحد (المحكمة) ضمن سياق محدد (دعوى قضائية مثلا)، وموضوع محدد، ومتكلمين معينين، وفي زمن معين أيضا. والملاحظ أن هذه الأجزاء التي ذكرنا هي أجزاء أساسية تخدم الفعل اللغوي بشكل مباشر؛ فلا حديث عن نجاح الفعل اللغوي دون هذه المقومات أو المحددات، فيصبح القاضي بذلك متكلمًا، وفي بعض الأحيان متلقيا، كما قد يصير متكلمًا ومتلقيا في الوقت نفسه لحظة تلفظه بمنطوق الحكم، أو لحظة استماعه إلى الشهود والدفاع أو المترافع، كما يصبح هذا الأخير مستمعًا متلقيا ومتكلمًا في قالب حوارى قضائي تلتئم جميع أجزائه، وتتنظم سبل تفاعله وفق قواعد قانونية محكمة تختزلها مراحل المرافعة قصد الوصول إلى الحقيقة القضائية؛ أي الفصل في الخصومة، وحسم النزاع. لكن، ما الذي يقدمه مفهوم تعدد الأصوات للقانون؟

نجيب بالقول إن هذا المفهوم يخدم سير الخطة الإجرائية من بدايتها إلى نهايتها؛ أي من لحظة تقديم الطلب القضائي/ المقال الافتتاحي من المدعي إلى المحكمة كأول خطوة لمباشرة حقه في الدعوى الذي يمكن عدّه رسالة لغوية ترد إما كتابة -وهو الغالب- موقعا عليها من المدعي أو وكيله، وإما في شكل تصريح شفهي يدلي به المدعي شخصيا، وينتهي بدوره كتابيا بعد تحريره من أحد أعوان كتابة الضبط المحلفين في محضر يوقعه المدعي، أو يشار في المحضر إلى أنه لا يمكنه التوقيع. وهذا ما نص عليه الفصل 31 من ق.م.م، إلى حدود صدور الحكم أو القرار القضائي.

يُسهم مفهوم تعدد الأصوات أيضا في تحقيق عدالة ترفعية سليمة يشارك في نجاحها والحفاظ على سلامتها جميع المتدخلين. كما يمكن الحديث عن نزاهة عدالة القضاء، لأن من أبرز شروط المحاكمة العادلة أن تكون علانية كمبدأ عام. ووفق هذا المبدأ يصبح المتلقي العادي جزءا مهما من الأجزاء المشكّلة للخطاب القضائي، وإن كان دوره غير فعال في الخطاب بشكل مباشر، غير أن حضوره ضمن هذه المحاور القضائية يخضع لنوع من سلطة المراقبة بشكل ضمني داخل قاعة المحكمة.

وتجدر الإشارة إلى أن اللغة التي يُتلفظ بها داخل رحاب المحكمة ليست جميعها

ذات طبيعة قانونية صرفة. فإذا كان القاضي سيّد القانون وفمّه -بتعبير كورني- والمحامي طرفا ثانيا في العملية الإجرائية للقانون، فإن هناك متدخلين لا علاقة لهم بالقانون، بل إنهم لا يفهمون المطلوب منهم، والغاية من حضورهم. ومن بين هؤلاء: الشهود، والمتلقي العادي من جمهور الناس. وهنا يتحتم على القاضي، وتحديدًا لحظة طلبه من أحد المتدخلين العاديين في المحاورة أن يدلي مثلا بشهادته، أو يتحدث مع الشاهد بلغة القانون؛ أي بتلك اللغة العلمية والتقنية المصطلحية، وإنما ينزل القاضي من مستوى اللغة القانونية إلى مستوى اللغة الجارية العامة أو اللغة المشتركة التي إذا ما تحدث بها القاضي سَهّل فهم الشاهد له وبقية الحضور، وذلك قصد إنجاح عملية التخاطب.

إن استعمال التعدد الصوتي في المحاورة القضائية داخل المحكمة ليس من الضروري أن يحقق تناغما وتوافقا دلاليا بين مكونات هذا النوع من الخطاب؛ لأن الغاية هنا أسمى من مجموع الوسائل والاعتبارات اللغوية والسياقية والأسلوبية والمستندات المقدمة والشهود، وغيرها مما يحسم النزاع المعروض، ويحقق المقصد من وراء الدعوى المتمثل في الحصول على الحماية القضائية/ القانونية. أو في تعبير آخر، إن الغاية من اللجوء إلى القضاء هو تغيير الواقع، أو تغيير حالات معينة في الواقع. ولا ينبعث هذا التغيير من العدم، فاللغة مصدره؛ إذ يتبلور داخلها وينتهي بها. ونجد أهم تجلّ للغة في الأحكام القضائية؛ فالشخص الذي كان قبل المداولة شخصا بريئا، ويتمتع بقدر من الحرية، أصبح بعد صدور الحكم أو القرار شخصا مذنبا ومسؤولا عن فعل مقترف، بغض النظر عن طبيعة المسؤولية؛ سواء أكانت مدنية أم جنائية. وعبارة «لكل هذه الأسباب» الواردة في نص الحكم أو القرار القضائي، تمهد لمنطوق قريب سيغير لحظة التلفظ به واقعا معينًا. بمعنى أنه، انطلاقًا من هذه الوقائع والحديثيات والتعليقات المقدمة من الخصوم أو وكلائهم، ستصدر المحكمة قرارًا إذا كان الأمر يتعلق بمحكمة الاستئناف، أو حُكما إذا كان الأمر يتعلق بالمحكمة الابتدائية. يُدعى هذا القرار أو الحكم «المنطوق»، وهو آخر مرحلة في مسار الدعوى. ويتخذ وجهين؛ فهو إما منطوق صريح أو منطوق ضمني، والمنطوق عموما لا يكون إلا كتابة، حيث بناء عليه تنتهي الخصومة (الفصل 50 من ق. م. م.).

نتوخى من تأكيد أهمية المنطوق (حُكما كان أو قرارًا) التركيز على آثاره ونتائجه

الفعلية والعملية التي كان لمفهوم تعدد الأصوات الحصة الأوفر في فعل إنتاجه؛ إذ يتشكل من مختلف الأصوات: أصوات الخصوم (المدعي والمدعى عليه)، ووكلائهم، وأصوات الحاضرين من شهود وغيرهم، وصوت أعضاء هيئة الحكم أو أعضاء الجلسة. تُصاغ جميع هذه الأصوات؛ بدءاً من لحظة مباشرة الدعوى وفتح باب الخصومة، ومروراً بالمرافعة، ووصولاً إلى مرحلة المداولة وما بعدها، في العبارة الآتية: «باسم جلالة الملك وطبقاً للقانون»؛ بحيث إنه انطلاقاً من هذه اللحظة تُوحَّد كل الأصوات في منطوق واحد هو الحكم أو القرار، ويتكلف القاضي بتلاوته دون غيره على مسامع الحضور ليفيد أن نتيجة الخصومة هو ما سيتم التلفظ أو النطق به الآن. هذه العبارة هي أول ما يستهل به القرار أو الحكم القضائي. ويتخذ التلفظ بها شكل إدانة أو براءة أو إعفاء بحسب الحالة. وكما سبق أن قلنا، فإن القاضي بتلاوته ملفوظات المنطوق، بوصفه مملاً للقانون وسيداً له، لا يستعمل ضمير المتكلم؛ أي أنه لا ينسب القرار القضائي أو الحكم القضائي إلى نفسه، وإنما يصدح به باسم جلالة الملك؛ لكونه رمزا للقانون نفسه، وطبقاً لما نصَّ عليه القانون؛ أي: باسم القانون؛ لأنه يمثل العدالة القضائية الحقيقية، وكأن لسان حاله يقول لأطراف الخصومة: لست أنا -بصفتي قاضياً- من حكم على مستحق الجزاء، أو لست أنا من رتب المسؤولية، وإنما القانون وحده من له سلطة إصدار الحكم وترتيب الجزاء. وهو ما يمكن تلخيصه في العبارة الآتية:

- حكمت المحكمة في جلستها العلنية ابتداءً وحضورياً:
- في الشكل: بقبول الطلب الأصلي؛
- في الموضوع: الحكم على المدعى عليه بأدائه للمدعي مبلغ (... درهم)؛ تعويضاً عن الضرر (...). وبهذا صدر الحكم في اليوم والشهر والسنة أعلاه. مع تذييل الحكم باسم كل من الرئيس والمقرر وكاتب الضبط مرفقاً بتوقعاتهم. من خلال هذا المسار الذي يقطعه الحكم أو القرار القضائي، يتضح أن قضاء المحكمة قضاء سلطة وسيادة، وقضاء مؤسسة تمثل جهازاً مركزياً في الدولة (جهاز القضاء)، وتتمتع بالحد الأعلى من الشروط الأساسية، ولها من الميكانيزمات ما يؤهلها لإنجاح عملياتها التخاطبية في كل محاكمة، ويتم تبرئها بإصدار المحكمة قراراً أو حكماً يكون بمثابة صفارة نهاية المحاكمة؛ أي نهاية الخصومة. وهذه النهاية -كما البداية- تكون عن طريق اللغة؛ إذ ما يصدر عن القاضي أو المحكمة من أفعال

لغوية، أو ملفوظات لغوية ذات طبيعة إنجازية، تكون الغاية منها تغيير الواقع/العالم الخارجي. أو في تعبير آخر: نُقل الواقع من حال إلى حال مغاير، وكل ذلك لا يتم إلا بوساطة اللغة.

إن القرار أو الحكم الصادر عن المحكمة، والمسند إلى القاضي عملية ترديد ملفوظاته أو منطوقه قانونا، تُسهم أشياء كثيرة في إنتاجه وإنشائه، منها ما هو لغوي صرف، من قبيل: النصوص أو القواعد القانونية، ومستندات المحاججة، والطلبات بشتى أنواعها (العارضة أو المقابلة أو الإدخال أو التدخل)، ومنها ما هو غير لغوي (سياقي)، مثل: موضوع النزاع، وأطراف الخصومة (المدعى والمدعى عليه)، وكتابة الضبط، والمحامي، وأعضاء هيئة الحكم، بمن فيها القضاة، والشهود، والمحكمة، والنيابة عامة، بل أكثر من ذلك، تُسهم هذه الاشتراطات اللغوية والسياقية بشكل كبير في تأسيس الحكم أو القرار في كل مرحلة من مراحل الدعوى: المقال الافتتاحي، والاستدعاء، والطلبات والدفع، والنظر في الموضوع، وقفل باب المرافعة، والمداولة (إذا تعلق الأمر بالقضاء الجماعي)، والتأمل (إذا تعلق الأمر بالقضاء الفردي)، وصدور الحكم أو القرار. إن الحكم أو القرار القضائي، وإن كان في مراحل تكوينه وتشكيله، «يُعدّ -في جوهره- حُكما/ قرارا حواريا، دون أن يكون له شكل حوار» (Sobieszewska, 2014, p. 2903). ومن بين الخصائص التي تتميز بها الأحكام القضائية، وخاصة الصادرة عن محكمة النقض: الوضوح، والإيجاز، والدقة المصطلحية، والصرامة المنطقية في طرح التعليل القانوني وصياغته، وذلك خلافا للأحكام القضائية الصادرة عن محاكم الموضوع، كالمحكمة الابتدائية والاستئنافية اللتان تؤسسان قراراتهما على وصف تفصيلي للوقائع.

ينشئ القرار أو الحكم بهذا المعنى وضعية تخاطب غير عادية لحظة تلاوة القاضي منطوقه فقط (تصريح مضمّر)، أو منطوقه مع التسبب (تصريح صريح)؛ بحيث تمثل لحظة النطق بالحكم نقطة بداية الإعلان عن تحولات كبيرة تشهدها حياة المتقاضين. وهنا، يمكن التمييز بين ثلاثة أبعاد للحكم:

- بُعد يتعلق بالمهنيين أنفسهم (قضاة، ومحامون، وكتاب الضبط، والنيابة العامة وغيرهم).
- بُعد يتعلق بالمتقاضين المعنيين بالقضية مباشرة (الخصوم).
- بُعد يتعلق بالعموم/الجمهور الذي تابع مُجريات مراحل الدعوى إلى حين

صدور الحكم أو القرار.

وبهذا، يكون خطاب القاضي/المقرر بصفته كاتباً للحكم، مطعماً بأصوات مشاركين آخرين (غير رسميين) في الخطاب (Sobieszewska, op. cit, 2014, p. 2903). ولذلك، سبق أن قلنا إن قرار المحكمة يشكل تجميعاً لمختلف الفاعلين والمتدخلين والمشاركين؛ أي تجميعاً لأصواتهم، وليس شرطاً أن تكون هذه الأصوات متناغمة ومنسجمة، أو متجانسة فيما بينها، أو متوافقة مع بعضها بعضاً؛ فهي أصوات تخص أصحابها. وإذا ما أردنا تفكيك هذا المزيج الصوتي، فإن الأمر سيبدو يسيراً نتيجة أمرين:

1. من حيث اللغة: اللغة التي يتواصل بها القاضي غير اللغة التي يتواصل بها الشهود، وهي أيضاً غير اللغة التي يتواصل بها المحامون، وغيرهم.
2. من حيث تموقع كل طرف داخل الخطاب: زاوية نظر الخصوم إلى النزاع تختلف تماماً عن زاوية نظر هيئة الحكم إليه، إلى آخره.

لكن على الرغم من هذا التباين على مستوى اللغة وعلى مستوى موقع المتكلم في عملية التخاطب، فإنه يخلق نوعاً من الانسجام، والالتفاف حول موضوع النزاع خدمة للعدالة، إن بشكل معلن أو بشكل غير معلن. ويسهم الجميع في إنجاح خطة العدالة. وهذا الأمر نجده يتماشى مع وصف جيرار كورني عندما أراد تعيين المتكلم في القانون، متسائلاً: من الذي يتكلم لغة القانون؟ إذ لاحظ أن المتكلم في القانون يتميز بالوفرة، «للقانون ألف فم، لا تتوافق مع المصادر الرسمية للقانون فحسب (القانون في نصوصه، والعرف في أقواله، وأقواله المأثورة)، ولكن تتوافق مع جميع الأصوات التي تختلط في إنشاء القانون أو تحقيقه» (Cornu, 2005, p. 214).

ونورد أنواع المتكلمين في القانون على النحو الآتي (Ibid, pp. 213-214):

1. المشرع في القانون ومؤلفه، ومؤلف مشروع أو مقترح قانون أو مذكرة تفسيرية، والمقرر، واللجان البرلمانية، ورؤساء الهيئات في أسئلتهم ومدخلاتهم وتعديلاتهم في أثناء المناقشات البرلمانية.
2. القاضي في قراره، ومن حوله المحامي في استنتاجاته ومرافعاته، وممثل مكتب المدعي العام في مرافعاته الختامية أو طلباته أو ملاحظاته، والمسجل في مرافعاته، والشاهد في أقواله، والتقني الخبير أو الاستشاري أو المراقب في آرائه أو استنتاجاته.

3. الحكومة والإدارة، في المراسيم واللوائح وجميع التدخلات ذات الصلة كالبيانات والإعلانات والرسائل والإشعارات والمذكرات والبلاغات.
4. المهنيون ومحررو التصرفات القانونية كالموثقين والمستشارين القانونيين.
5. الأفراد العاديون، في أفعالهم أو إعلاناتهم المتعلقة بـ«التوقيع الفرعي الخاص» مثل: الاعتراف، والقسم، والعرض، والوعد، وغير ذلك.
6. التطرق إلى الفقه في عموميته، والنظر إلى أعماله أو مؤلفاته وتعبيراته الأخرى، مثل: الدورات، والمؤتمرات، والمشاورات.

بقي أن نشير إلى مسألة لا تقل أهمية عن بقية المسائل التي طرحناها سابقا، وهي مسألة تكوين المادة اللغوية للأحكام، بحيث نجدها تتألف من نوعين من الخطاب: خطاب مباشر، وخطاب غير مباشر. يؤدي الخطاب دورا جوهريا؛ لأنه يسمح بتقديم أطروحة معينة، ثم يعمد صاحبه إلى طرح ما يناقضها، بخلاف ما قد تقترحه المحكمة من طريق تأويل القانون الذي يتيح إمكانية البت في النزاع، ومن ثم تسويته من خلال إصدار الحكم أو القرار. ويسمح الخطاب المباشر بتنظيم فعل التخاطب والحرص على تنوعه، بحيث يُبنى الاتجاه المناسب قصد اتخاذ القرار الأكثر إثارة للسجال (Sobieszewska, 2014, pp. 2903-2904)، كما «قد يتخذ الخطاب المباشر شكل اقتباس صريح يوفر كل ما هو خارج عن الذاتية، فيعطي المتكلم (أ) الكلمة للمتكلم (ب) ناقلا أو ناسخا كلماته بكل أمانة» (Marta, 2018, p. 164). والعبارات المقتبسة، سواء أكانت أمثالا أم رسومات أم بيانات قد يستعملها القاضي، أو الشهود، أو أطراف الخصومة، لكونها حاسمة ومفيدة لقرار المحكمة، بيد أنه يتعين نقل الاقتباس بنوع من الموضوعية والأمانة؛ أي أن يُنسب ما اقتبس إلى صاحبه دون زيادة أو نقصان.

أما في الخطاب غير المباشر، فتحتوي بنّيات القرارات على وجهات نظر مختلفة؛ إذ لا يسمح بتوظيف ضمائر شخصية («أنا»، «أنت»، «نحن»، إلى آخره)؛ إذ يلتزم القاضي المقرر أو المحكمة الحياد التام في هذا النوع من الخطاب. وفي عبارة أخرى، يسمح الخطاب غير المباشر بتنظيم الحجة (قوة الحجة التي يطرحها مفهوم تعدد الأصوات) انطلاقا من تعدد المشاركين في عملية المحاكمة، ووفق ما سمّاه بول غرايس «مبدأ التعاون» الذي يقضي بتعاون المتحاورين (المتخاطبين) في تحقيق الغرض من حوارهم، وصيغته هي: «ليكن اندفاعك في الكلام على الوجه الذي

يقتضيه الاتجاه المرسوم للحوار الذي اشتركت فيه» (طه، 2000، ص. ص 103-104). كما تجدر الإشارة إلى مسلمة الحوارية التي تُظهر بحق مفهوم تعدد الأصوات، والتي وإن لم يتم الإشارة إليها هنا بشكل مباشر، فإنها مسألة جوهرية في كل خطاب؛ سواء أترجم إلى ملفوظات أم بقي حبيس نفس صاحبه. ومفاد هذه المسلمة أنه «لا كلام مفيد إلا بين اثنين، لكل منهما مقامان، هما: مقام المتكلم ومقام المستمع. ولكل مقام وظيفتان، هما: وظيفة المعتقد، ووظيفة المنتقد؛ بحيث إنه إذا كان المتكلم معتقداً كان المستمع منتقداً، وإذا كان المستمع معتقداً كان المتكلم منتقداً» (نفسه، ص. 99). وفي تعبير أدق، إن المحكمة (القاضي) تضع نفسها على رأس الخصومة، بوصفها حكماً ومراقباً؛ وذلك بخلق مسافة تجعلها بمنأى عن النزاع وعن الأطراف. ومن هنا، يتبين لنا أن لا مصلحة للقاضي أو للمحكمة في انتصار طرف على طرف، سوى أن يتم هذا الانتصار وفق قواعد العدالة كما سطرها القانون؛ مما يستبعد أي مؤشر للذاتية قد يكون سبباً في عدم نزاهة القاضي/ المحكمة. ومن ثم، فإن نجاح عملية نزع أو استئصال الذاتية رهين بإزالة كل قرار أو حكم من ظروف تَلْفِظِ الضيقة، ووضعه ضمن ظروف تلفظية رحبة؛ أي خارج نطاق التلفظ الأول (فضاء المحكمة) الذي يعد فضاءً ضيقاً يشمل جمهوراً كونياً (-Sobieszewska, 2014, pp. 2903-2904).

خاتمة

عطفاً على ما تقدم، يمكننا القول إن مفهوم تعدد الأصوات الذي عرفه مجال الأدب من طريق باختين يحضر أيضاً في القانون، بيد أنهما يختلفان من حيث الوظيفة المسندة إليهما؛ فإذا كان تعدد الأصوات في مجال الأدب يروم تفسير الواقع انطلاقاً من السير به نحو المزيد من التعقيد مع تكثيف الفهم ورصد الكثير من وجهات النظر المتضاربة، فإنه في حقل القانون، يغدو وسيلة فعّالة للكشف عن الحقيقة، ومن ثم إحقاق العدالة التي عادة ما تكون متوارية خلف أصوات أطراف الخصومة أو النزاع، أو من ينوبون عنها. وكلما استطاع القاضي -باعتباره سيّد القانون وفمه- الكشف عن تلك الأصوات، اقترب من الحقيقة أكثر فأكثر؛ أي أنه على أساسها ينسج خيوط خطابه النهائي ناشداً العدالة ورافعاً صوت الحق في قالب إبداعي متسق ومنسجم يسمّى الحكم أو القرار القضائي.

لائحة المراجع

أولاً- المراجع العربية

- دستور المملكة المغربية. (29 يوليوز 2011) ظهير شريف رقم 1.11.91.
- ظهير الالتزامات والعقود المغربي. (12 أغسطس 1913) صيغة محيئة بتاريخ 11 يناير 2021.
- قانون المسطرة المدنية. (28 شتنبر 1974) ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.74.447، صيغة محيئة بتاريخ 22 يوليو 2021.
- طه، عبد الرحمن. (2000) في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط.2. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

ثانياً- المراجع الأجنبية

- Maingueneau, Dominique. (2016) Analyser les textes de communication. (Chap. 13): Polyphonie et responsabilité énonciative, Armand colin, Paris.
- Gérardin, François & autres auteurs. (2003) Le Robert: Dictionnaire pratique de la langue française, Édition du Club France Loisirs, Paris.
- Bres, Jacques. (2005) Savoir de quoi on parle: dialogue, dialogale, dialogique, dialogisme, polyphonie... Bres Jacques et al. Dialogisme, polyphonie: approches linguistiques, Bruxelles Boeck. <https://hal.hal.archives.cavertes.fr/hal-00438485>
- Wroblewski, Jerzy. (1988) Les langages juridiques: une typologie. In: Droit et société, (Le discours juridique. Langage, signification et valeurs), N° 8.
- Bakhtine, Mikhaïl. (1984) Problems of dostoevsky's poetics, Edited and Translated by Carly Emerson, introduction by Wayne C. Booth, University of Minnesota Press (Third printing, 1987).
- Sobieszewska, Marta. (2014) Procédés référentiels dans le discours juridictionnel: cas des arrêts de la cours de cassation, SHS web of conferences, Vol. 8. Article available at <http://www.shs-conferences.org>
- Sobieszowka, Marta. (2018) La polyphonie dans le discours juridique: marqueurs référence, Orbis Linguarum, Vol. 50.
- Ducrot, Oswald. (1984) Le dire et le dit, (chapitre VIII), Éditions de Minuit, p. 171-233.
- Dendale, Patrick. (2005) Henning Nolke, Kjersti Flottum, Coco Norén (éd), Scapoline. La théorie Scandinave de la polyphonie linguistique, Cahiers de praxématique [En ligne], 44. URL:<http://journals.openedition.org/praxématique/1706>

دراسات الخطاب والهيرمينوطيقا⁽¹⁾

تون أ. فان دايك

جامعة بومبيو فابرا ببرشلونة/إسبانيا

ترجمة: سعيد بكار

أستاذ بالكلية المتعددة التخصصات بالسمارة، جامعة ابن زهر / المغرب

s.bakkar@uiz.ac.ma

<https://orcid.org/0009-0007-3005-528X>

الملخص

ينين في هذا المقال أن دراسات الخطاب الحديثة -التي تتميز بتداخل التخصصات- ومن بينها الدراسات النقدية للخطاب، قد تجاوزت عتبة التأويل الانطباعي أو المعتمد على الخبرة (كما كان الحال في تخصص الهيرمينوطيقا التقليدي في تحليل النصوص الأدبية وغيرها). ويرجع الفضل في هذا إلى تطور البحوث في الدراسات الأدبية والهيرمينوطيقا نفسها. وما هذه المقالة إلا تلخيص لدور علم النفس المعرفي اليوم في تفسير العديد من خصائص فهم النصوص والمحادثات في سياقها على المستويين الدلالي والتداولي، وذلك بالاعتماد، مثلا، على النماذج الذهنية. وقد صار بإمكاننا اليوم أن نوضح العمليات التي كان ريكور يحاول جاهدا وصفها حول الاستعارات في القوس التأويلي. ومع ذلك، فنحن واعون بأن تحليلنا ما يزال في بداية الطريق في ما يخص قدرته على كشف العمليات المعقدة التي يفهم بها الخطاب، ولا سيما حينما يتعلق الأمر بالصلة التي تجمع بنيات الخطاب بالسياقات الاجتماعية أو السياسية أو التاريخية أو الثقافية الكبرى والعامية. ولذلك فإننا نرى أن طريقة التأويل المركبة التي تطورت لفهم الخطاب، وكذلك في تخصص الهيرمينوطيقا، قادرة على فتح أبواب

(1) Teun van Dijk, (2011). "Discourse Studies and Hermeneutics", Discourse Studies, Vol. 13, No. 5, Special Issue on Hermeneutics and Discourse Analysis, pp. 609-621.



جديدة، وأن هذه الأبواب قد تستعمل في تطوير نظريات أكثر اكتمالا ووضوحا من أجل فهم الخطاب في المستقبل القريب.



الكلمات المفتاح: علم النفس المعرفي، تحليل الخطاب، فهم الخطاب، دراسات الخطاب، الهيرمينوطيقا، التأويل، النماذج الذهنية.



DISCOURSE STUDIES AND HERMENEUTICS

Teun A. van Dijk

Pompeu Fabra University, Barcelona, Spain



Said BAKKAR (translator)

Es-Semara Multidisciplinary College, Ibn Zohr University


s.bakkar@uiz.ac.ma

<https://orcid.org/0009-0007-3005-528X>



ABSTRACT

Against the background of an academic development starting in literary studies, also involving ‘encounters’ with hermeneutics, this article argues that the contemporary cross-discipline of Discourse Studies, and hence Critical Discourse Studies, have gone beyond the impressionistic or erudite ‘interpretation’ of (literary) texts, as traditionally practiced in hermeneutics. It is summarized how psychology today accounts for many of the properties of the semantic and pragmatic comprehension of situated text and talk, for instance in terms of mental models. It thus makes explicit processes that are only vaguely characterized in terms of the metaphors of the interpretative ‘Arc’ as presented by Ricoeur. Yet, we have only begun to make explicit the complex processes of discourse comprehension, especially also how structures of discourse are related to broader social, political, historical or cultural macro-contexts. Sophisticated discourse interpretations, also in hermeneutics, may thus provide insights that may be used in future developments of more explicit theories of discourse understanding.



Keywords: Cognitive Psychology, Discourse Analysis, Discourse Comprehension, Discourse Studies, Hermeneutics, Interpretation, Mental Models.

ليس من عادتي أن أتحدث عن مساري الأكاديمي في مقالاتي الأكاديمية، ولكن يبدو لي هنا أن نبذة مختصرة ستساعد القارئ على فهم تعليقاتي على ورقة ألان بيل (Allan Bell) الفريدة حول دور الهيرمينوطيقا في دراسات الخطاب الحديثة. حصلت على أول درجة أكاديمية في أمستردام؛ إذ كنت متخصصا في اللغة والأدب الفرنسيين (وبعدها درست مرتين في فرنسا، مرة في عام 1966، ومرة في عام 1969). وتمكنت حينذاك من الاطلاع لأول مرة على المقاربات التقليدية التاريخية والفيلولوجية، وعلى المقاربات الانطباعية والتأويلية للأدب، علاوة على ذلك المدرسة الفرنسية التقليدية المعروفة بـ "شرح النص" (Explication de Texte). وحينما أصبحت طالب دكتوراه زائرا في باريس في عام 1969، شهدت عن كثب تطور البنيوية في اللسانيات والسيميائيات والشعرية بفضل حضوري لدروس بارط (Barthes) وغريماص (Greimas)، ومناقشاتي مع تودوروف (Todorov) وكريستيفا (Kristeva) - اللذين كان آنذاك ما يزالان باحثين شابيين. ومن ثم، فلا غرابة في أن رسالتي للماجستير، وجزءا من أطروحتي للدكتوراه، ومقالاتي وكتبي الأولى، تناولت موضوعات من قبيل الدلالة البنيوية للشعر (السريالي)، وأسس النظرية الحديثة للأدب. وكنت قد حصلت في هذا الوقت نفسه، في أمستردام على شهادة أخرى؛ إذ كنت ضمن أول طالبين يحصلان على شهادة في قسم الدراسات العامة للأدب (Algemene Literatuurwetenschap) الذي كنت قبلت في أول دفعة فيه. وكان الهدف من إنشاء هذا القسم دراسة الأدب، بصفة عامة، باستعمال طرق نظرية ومقاربات شبيهة بتلك المستخدمة في الدراسات اللسانية العامة للغة، فقرأت لأول مرة في حياتي عن الهيرمينوطيقا أثناء تحضيرتي لهذه الدرجة الجديدة التي تعادل درجة ماجستير في اللسانيات والشعرية. وقد ذكرت هذا في كتابي الأول - الذي كتبتة بالهولندية - عن نظرية الأدب الذي نشرته في عام 1971، كما أشرت إلى هذا الأمر في أطروحة الدكتوراه التي أنجزتها حول نحو النص في عام 1972. وقد تبين لي أن الشعرية الأرسطية وهيرمينوطيقا القرون الوسطى تشكل جزءا من تاريخ نظرية الأدب والدراسات الأدبية العامة.

وأثناء دراستي للأدب في نهاية الستينيات، اشتدت حدة انتقادي للمقاربات التقليدية والانطباعية في الأدب، بما في ذلك نظريات الرواية، والنقد الجديد، وشرح

النص. ولذلك، فقد كنت أرى أن الأولى اتباع إبدالات معرفية أخرى مثل البنيوية الفرنسية، وتخصص السيميائيات الذي كان آنذاك حديثاً. وبصفة عامة، كنت أدافع عن كل ما تقدمه اللسانيات الحديثة في دراسة الأدب. ولذلك، أثرت أعمال الشكلايين الروس على الأدب (شك洛夫سكي وآخرون) (Sklovskij et al)، وعلى الحكايات الشعبية الروسية (بروب) (Propp) في أعماله المبكرة، وفي البنيويين الفرنسيين لاحقاً (مثل: ليفي شتراوس (Lévi-Strauss)، وبارط، وغريماص، وتودوروف، وغيرهم).

اللسانيات التوليدية

مع ذلك، وتأثير من اللسانيات التوليدية الناشئة لتشومسكي، ولا سيما الدلالة المعرفية للايكوف (Lakoff) ومكاولي (McCawley) وغيرهم، سرعان ما بدأت في الابتعاد عن المقاربات البنيوية وانتقادها، وهو ما سبب لي معارضة قوية من البنيويين، من أمثال غريماص الذي لم يتفهم، أو بالأحرى لم يتقبل تجرّئي على الدفاع عن الدلالة التوليدية في إحدى ندواته في "مختبر ليفي شتراوس"، وفي إحدى مقالاتي الأولى التي نشرتها في كتاب أشرف على تحريره.

ولكنني سرعان ما بدأت أنأى عن حقل الأدب في السبعينيات باستثناء بعض الأعمال المتفرقة القليلة التي نشرتها فيما بعد (مثلاً، مشاركة في كتاب بالهولندية حول تدريس الأدب في المدرسة)، ويظهر هذا الابتعاد شيئاً ما في أطروحتي حول نحو النص، ثم بصورة واضحة في كتابي النص والسياق الذي صدر في عام 1977 (والذي كان شكلاياً صرفاً). وعموماً، بدأت منذ السبعينيات في التركيز على لسانيات الخطاب (مثلاً: الانسجام، والبنيات الماكرو، إلى آخره)، ثم انصرفت إلى ما هو أعم في دراسات الخطاب المتعددة التخصصات، بما في ذلك علم النفس المعرفي لمعالجة الخطاب، ودراسة الأخبار الصحفية، والخطاب العنصري، والأيدولوجيا، والسياق، والسلطة، والمعرفة. ويدخل كل ما اشتغلت عليه منذ ذلك الحين في الدراسات النقدية للخطاب بصفة عامة. ويمكن أن أقول إن هذا بدأ بالضبط منذ عام 1980 وما يزال مستمراً إلى يومنا هذا (لمعرفة المزيد حول أعماله الأولى، يمكن النظر للائحة منشوراتي في موقعي على الأترنت www.discourses.org).

باختصار، يمكن القول إن دراساتي الأولى للأدب والخطاب قد تأثرت باللسانيات البنيوية والتوليدية. وفي ذلك السياق الأكاديمي، كان من المفترض أن يكون وصف الشعر منظماً وواضحاً، بحيث يركز المحلل على بنيات محددة في مستويات مختلفة، ليخلص في النهاية إلى قواعد دقيقة مسؤولة عن "توليد" هذه البنيات (وهذا هو التحليل البنيوي). ولكن افتراضي لإمكانية تعلم الناس لنحو (نصي) يُمكنهم من إنتاج نصوص سليمة وفهمها، جعلني لا أستبعد امتلاك بعضهم لـ "كفاءة أدبية" تتميز بقواعد خاصة لإنتاج البنيات الشعرية والسردية التي نلمسها في النصوص الأدبية.

والحق أن الدراسات الشكلانية للنصوص لم تكن تقبل المقاربات التأويلية في التيار الأدبي التقليدي والهيرمينوطيقا؛ أولاً؛ لأنها تقوم على تحليل يفتقر إلى نسق ومنهجية واضحة تمكن من التثبت من صحة نتائجها. وثانياً؛ لأنها تعتمد في الأساس على موسوعيّة الباحثين الكبار وحسهم الأدبي (Fingerspitzengefühl). والحقيقة أن هذا الاتجاه التقليدي عاجز عن تعليم الطلبة كيفية التحليل (لا يوجد فيه تصنيف ولا مناهج). ولذلك، فمتهى نبوغ الطالب تقليده للأساتذة الكبار (Great Masters) الذين يكونون قدوة دائماً. وما زلنا، إلى يومنا هذا، نجد هذا التقليد منتشرًا في كثير من الدراسات الأدبية المعاصرة، والفلسفة، واللسانيات. ويدخل ريكور (Ricoeur) - وغيره من الباحثين الفرنسيين المرموقين، مثل دريدا (Derrida)، الذين ينتمون إلى توجهات مختلفة في البحث - في هذا التقليد الذي يمزج بين روعة الأسلوب وأصالة التأويل، ولا سيما في الأعمال الفنية. ونلاحظ أن هؤلاء الباحثين لا يعيرون أي اهتمام للنص والكلام العاديين في الحياة اليومية. ولكنهما صارا في ما بعد موضوعاً أساسياً للبحث في تحليل المحادثة بصفة خاصة، ودراسات الخطاب بصفة عامة. ومن السمات الفارقة لهذه الدراسات الأدبية في الاتجاه التقليدي والهيرمينوطيقا إسهابها في التركيز على الاستعارة بوصفها محورا للتحليل بدلا من بلورة تصورات نظرية متكاملة وواضحة. ولعل أبرز مثال على ذلك ما نجده في الاقتباسات التي قالها ريكور في مقالة ألان بيل، حيث يمكن اختزالها في المفهوم الاستعاري لـ "القوس" التأويلي.

لقد تميزت نهاية الستينيات وبداية السبعينيات بظهور نقاش حول أسس العلوم الاجتماعية والإنسانيات، أو ما عُرف بجدل المنهج (Methodenstreit). وقد قرأنا لليفي شتراوس وبارط في فرنسا، ثم قرأنا لتشومسكي (Chomsky) في

الولايات المتحدة الأمريكية، وباحثين آخرين عديدين، وقرأنا أعمال "بوبر" (Popper) وأطروحات رصينة ومتعدد الأجزاء من البحوث الأساسية الألمانية (Stegmüller et al.). والأكد أن اللسانيات البنيوية والتوليدية والشعرية في ذلك الوقت جنحت إلى التحليل الشكلاني على حساب "التأويل" في تقليد ديلثاي (Dilthey)، وهايدغر (Heidegger)، وغادامير (Gadamer). وقد ارتبط أتباع هؤلاء الباحثين التقليديين (من قبيل ياوز (Jauss)) في ألمانيا، في الغالب، بجماعة "الأساتذة الجامعيين" الاستبدادية واليمين المتطرف. ولا يخفى الدور النشط الذي حظي به هايدغر في ألمانيا النازية، والمشاركة السلبية لغادامير. وعلى الرغم من أن ياوز بالتحديد كان عضوا نشطا في الجناح العسكري للحزب النازي (SS)، إلا أنه تمكن من أن يصبح أستاذا جامعيا في مدينة كونستانس الألمانية. ولذلك، لم يكن محض صدفة أن هذه الجامعة التي كانت حديثة التأسيس صارت المعقل الأول الذي دافع عن نحو النص في أواسط الستينيات -بفضل بيتر هارتمان (Peter Hartmann)، وضمت مجموعة لسانيي النص النشيطين الذين اشتغلت معهم، من قبيل: بيتوفي (Petöf)، ورايزر (Rieser) وإيهوي (Ihwe)، وطالبت بالمزيد من الديمقراطية في سياسة الجامعة، وعانت الممارسات العنيفة المعادية للشيوعية (الحظر المهني (Berufsverbot) بألمانيا) (الدولة التي قضيت فيها كثيرا من الوقت في بداية السبعينيات).

ومن ثمة، وبشكل غير متوقع إلى حد ما، أصبحت الشكلانية البنيوية والتوليدية (مثل أعمال تشومسكي السياسية) في لسانيات (النص) والشعرية مرتبطة بالسياسة التقدمية، بينما ظل باحثو الاتجاه الأدبي التقليدي والتأويلي أقرب إلى الأيديولوجيات والممارسات المحافظة. ومن ثم، لم تكن الهيرمينوطيقا -في تاريخي الفكري- مرتبطة بما هو تقليدي وانطباعي في دراسات الأدب والنقد فحسب، بل أيضا بالنزعة السياسية المحافظة. ولا شك أن موقف النقدي من الهيرمينوطيقا متأثر أيضا بهذه التجارب الأكاديمية والاجتماعية والسياسية، ولا سيما في فرنسا وألمانيا.

من نحو النص إلى الدراسات النقدية للخطاب

بعد عقود من الزمن، أجدني اليوم في غاية التحفظ من الدراسات الشكلانية (البنيوية والتوليدية) للأدب والخطاب، ولا سيما أنها تتجاهل السياقات الاجتماعية-المعرفية والاجتماعية والسياسية للنص والحديث. ولكن هذا لا يعني أنني أود العودة



إلى التأويل الانطباعي الذي لا ينضبط للقواعد؛ إذ ما زلت أرى أن أي دراسة واضحة للخطاب، ومن ثم أيضا أي دراسة نقدية اجتماعية كانت أو سياسية، تحتاج إلى تصور واضح ومنظم للبنيات الشكلية للخطاب، بما في ذلك بنيات المعنى. وعلى الرغم من أن دراسات الخطاب الحديثة تضم العديد من التوجهات البحثية المختلفة من حيث النظريات والمناهج اللسانية والمعرفية والاجتماعية والثقافية والسياسية، إلا أن الوصف والتفسير يطغيان عليها، فلا تعدو أن تكون محصّلتها تقديم قراءات مختلفة لباحثين في سياقات مختلفة، ومن ثم فهي تفتقر إلى ضوابط ومعايير توضح للقراء كيفية فهم النص بأنفسهم. ولعل ما يميز الدراسات الحديثة هو أنها تطوّر نظريات للبنيات والاستراتيجيات تصلح لدراسة جميع أنواع النص والحديث، وتهتم بكيفية إنتاج مستعملي اللغة للخطابات وفهمهم لها، كما تعنى بدراسة علاقة الخطاب بالسياقات التواصلية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتقدم كذلك مجموعة من الآليات المنظمة والواضحة لتحليل هذه الظواهر. ومن ثم، فإن ما يُميز دراسات الخطاب والأدب الحديثة من الاتجاه النقدي الأدبي التقليدي والهيرمينوطيقا هو أن هذين الأخيرين يقتصران على محاولة تقديم فهم معياري للأعمال الفنية وتقويمها.

حول التأويل

حتى أتمكن من بسط وجهة نظري، لابد لي من التطرق باختصار لمفهوم الهيرمينوطيقا: الفهم أو التأويل (Verstehen). لقد استفدنا كثيرا ممّا يقارب ثلاثين إلى أربعين سنة مضت منذ البدء في استعمال المقاربات البنيوية والتوليدية لدراسة لخطاب، مما سمح بتقديم قراءات شكلانية متنوعة (نحوية، وسردية، وحجاجية، وغير ذلك) لبنيات النص والحديث واكتشاف الكثير من الأمور حول الكيفية الحقيقية لإنتاج مستعملي اللغة للخطاب، ولا سيما كيفية استيعابهم وفهمهم له. وما تزال ميادين مثل علم النفس المعرفي والذكاء الاصطناعي وعلوم الأعصاب اليوم تُعين على بلورة نظريات متطورة حول العمليات والتمثيلات الذهنية التي تسهم في معالجة الخطاب والتفاعل (مثل التعليق الموجود في هذا العدد الذي أنجزه ياري Yeari) وفان دين بروك (Van den Broek)). ويفترض أن ينبني أي نوع من أنواع التأويل الأدبي أو الاجتماعي أو السياسي للخطاب بصفة عامة، ولأعمال الفن بصفة خاصة، على هذه العمليات الذهنية لفهم الخطاب. ولذلك، فبدلا من تقديم فهم

أو قراءة مبنية على حدس الخبير أو القارئ العادي كما يحدث في الهيرمينوطيقا، فإننا نحتاج إلى قراءة تصف كيف يعطي مستعملو اللغة المعني (الدلالي) - في مستويات متعددة للبنية- للكلمات والجمل والكلام وال فقرات والبنىات الخطابية الأكبر وتُفسَّرُ ذلك، وتُظهِرُ كذلك كيف ترتبط هذه التمثيلات الدلالية بنماذج مستعملي اللغة في مستوى الفرد والمعرفة العامة التي تشاركها مجتمعات معرفية.

نماذج ذهنية

يمكن اليوم، إذا، تحديد تأويل نص أو كلام -أولا وقبل كل شيء- انطلاقا من تمثيلات دلالية؛ إذ هي التي تتأسس على نماذج ذهنية ذاتية لمستعملي اللغة؛ وهذا يعني أن لها تمثيلا في الذاكرة الحَدَّثِيَّة⁽¹⁾ للسياق (الأحداث، والأفعال، والأشخاص، إلى غير ذلك) الذي يحيل عليه المتكلم أو الكاتب. ويمكن فهم هذه النماذج الذهنية الهرمية تدريجيا بعمليات معقدة (سمعية، وبصرية، ومعجمية، وتركيبية، ومتعددة الصيغة) في الذاكرة العاملة⁽²⁾. وقد تشمل هذه النماذج أيضا الآراء والمشاعر المرتبطة بالأحداث موضوع الحديث. ومن ثم، فإن فهم الخطاب مرتبط بطريقة فهم الناس بصفة عامة للمواقف، وكيفية تمثيلهم لتجارهم في النماذج الذهنية التي تتكوّن عادة من الوضع (الزمان، والمكان)، والمشاركين (هوياتهم وأدوارهم وعلاقاتهم)، وحدث أو أحداث وفعل أو أفعال، بالإضافة إلى المقاصد/ الأهداف ومعرفة بالمشاركين. وغالبا ما يعبر الناس عن هذه النماذج بقصص أو أخبار حينما يكون موضوعها أفعالا بشرية مثيرة. ولا تقتصر أهمية هذه النماذج في تفسيرها لعملية الفهم فحسب، بل تتعدى ذلك إلى توضيح كيفية التخطيط للخطاب وإنتاجه، وكذلك طريقة تذكره وتحيينه فيما بعد.

المعرفة

على الرغم من أن كل نموذج ذهني للخطاب شخصي وفريد، إلا أن هنالك قواسم مشتركة بينها. ويرجع هذا إلى أن هذه النماذج لا تعتمد حصرا على المعلومات الواردة في نص أو حديث فريدين والنماذج الذهنية السابقة (تجارب شخصية، بما في ذلك

(1) هي نوع من أنواع ذاكرتنا طويلة الأمد التي نخزّن فيها أحداث شخصية مرتبطة بإمكانة وأزمنة معينة. (المترجم)

(2) جزء من الذاكرة للتخزين المؤقت وقصير المدى لمعلومات تخدم ملكة المعرفة. (المترجم)



الخطابات السابقة) في ذاكرة السيرة الذاتية لمستعملي اللغة، بل تقوم أيضا على تفعيل أو استحضار المعرفة العامة المشتركة بين مستعملي اللغة في المجتمعات المعرفية التي ينتمي إليها الفرد. ويمكن أن نكَل إلى علم النفس المعرفي للخطاب مهمة توضيح البنيات (الداخلية) لهذه النماذج الذهنية وعمليات بنائها، وعلاقتها مع بنيات المعرفة المعقدة، وكيفية تحيينها للمعلومات الجديدة، وطريقة استعمالها في إنتاج خطاب لاحق وفهمه.

لقد أنجز الباحثون في علم النفس المعرفي كما هائلا من الدراسات حول بنيات المعرفة ودورها في معالجة الخطاب، مثلا في بناء نماذج ذهنية. ولكن نتائجه لا تصدق على الأنواع الأخرى من المعرفية المشتركة اجتماعيا مثل الأيديولوجيات. ومع ذلك، فمن الواضح أن الخطاب (نفسه) يُفهم بطريقة مختلفة تماما بحسب موقف السامع أو القارئ الذي قد يكون تقدما أو محافظا، عنصريا أو معاديا للعنصرية، نسويا أو متعصبا للذكور، اشتراكيا أو ليبراليا. ومن ثم، فإن النماذج الدلالية تتأثر هي الأخرى بالأيديولوجيات التي يؤمن بها المتلقون. ويضيف هذا البعد الإيديولوجي جانبا آخر في تفسير الاختلاف في فهم الخطاب كما سنرى لاحقا حينما نتطرق لدور السياق بصفة عامة.

المعنى الضمني والمعنى الصريح

من الأمور الفارقة عندنا في تفسيرنا لفهم الخطاب أننا ننظر إلى النماذج الذهنية بوصفها أعم من التمثيلات الدلالية للنص (جُمَلُه). ومن ثم، يمكننا تشبيه الخطابات في عِظَم معانيها الخفية بالجبال الجليدية؛ فالمعاني الخفية جزء من النماذج الذهنية لمستعملي اللغة التي لا تظهر بوضوح في النص. وفي عبارة أخرى، يعول المتكلم/ الكاتب على القارئ أو السامع في استنباط هذه المعاني الضمنية سواء أكان ذلك من المعاني الواضحة في النص أم بناء على معرفته الشخصية أم المعرفة العامة المشتركة اجتماعيا وثقافيا. وتعد هذه الاستنباطات، على سبيل المثال، ضرورية لبناء انسجام في السياقين الخاص والعام للنص، علاوة على دورها في تقديم افتراضات حول ما يمكن أن يلي في الخطاب والتفاعل.

ونرى أن الفهم الدلالي لا يقتصر على بناء معاني الخطاب المعبر عنها فعليا (الفهم السطحي)، بل يتعلق كذلك ببناء النماذج الذهنية لموضوع الخطاب (الفهم

المرجعي أو المنفتح). ولما كان كل مستعملي اللغة يمثلون نماذجهم الذهنية الخاصة بهم بالاعتماد على تجاربهم الشخصية السابقة (النماذج القديمة كما هي محفوظة في ذاكرة السير-ذاتية)، فإن المتكلمين والسامعين يمتلكون كما هو معروف أيضا -على الأقل إلى حد ما- نماذج ذهنية مختلفة لخطابهم، أي: أفهاما مختلفة. ويمكننا أن نلخص هذه العمليات المركبة في مصطلح الفهم الدلالي؛ أي: التجلي الأولي والبسيط لكل فهم أو تأويل للخطاب بالمفهوم العام، وهذا هو أحدث ما توصل إليه علم النفس الخطاب لحد الآن.

نماذج السياق

على الرغم مما سبق ذكره، فمن الواضح أن التفسير الذي قدمناه لعملية للفهم يبقى ناقصا؛ إذ إن مستعملي اللغة لا يفهمون الخطاب في عزلة (أو في مختبر)، بل يفهمونه في مواقف تواصلية واجتماعية حقيقية، كما قد يفهم مستعملو اللغة المختلفون (الذي يتميز كل واحد منهم بنموذجه الذهني الخاص للخطاب) الخطاب "نفسه" بطرق مختلفة، وقد يختلف فهم الأشخاص أنفسهم للخطاب الواحد بحسب السياق. ومن ثم، فنحن في حاجة إلى تفسير ما يمكننا تسميته الفهم التداولي.

قد يفهم الكلام الواحد بوصفه وعيدا أو وعدا إذا توافرت شروط الملائمة المرتبطة بالسياق، كما يمكن أن يقرأ الناس النص نفسه تارة بوصفه رواية وأخرى بوصفه كراسة سياسية، وقد يعدونه تثقيفيا أو تضليليا، ولائقا أو وقحا، وما إلى ذلك؛ وكل ذلك بحسب السياق.

إن هذا التفسير الوصفي غير كاف إذا لم نراع السياقات ونوليها أهمية أكبر في علاقتها بالنص والحديث. ومن ثم، فإن شروط الملاءمة المتعلقة بأفعال الكلام هي عادة جزء من هذه السياقات. ولكن هذا ينطبق أيضا -وبصفة عامة- على الأوضاع (الزمان والمكان)، والمشاركين (الهويات، والأدوار، والعلاقات)، والمقاصد/الأهداف، والفعل الاجتماعي الحالي الذي يقع في مستويات متعددة من الخصوصية والعمومية، علاوة على معرفة المشاركين.

نحن لا نفسر الأفعال الكلامية فقط، ولكن نفسر أيضا التعبيرات الإشارية والانعكاسية، وظواهر التحلي بالأدب التي تبرز العلاقات الاجتماعية بين المشاركين،



والإثبات، والأرضية المشتركة والأخبار، وموضوع الجملة وتركيزها، والاقتضاءات، وأنواع الخطاب، بالإضافة إلى العديد من المظاهر التداولية الأخرى للخطاب التي تحدد ملاءمة الخطاب في الموقف التواصلية أو انعكاسيته.

يجب أن نلاحظ أن السياق في حد ذاته ليس مجموعة من الإعدادات الاجتماعية الموضوعية للموقف التواصلية، كما يقول اللسانيون الاجتماعيون، بل هو تحديد ذاتي من كل مشارك لما يراه ملائماً (في لحظة معينة) في ذلك الموقف. ويمكننا أن نستعمل الآن مجدداً المفهوم الأساس "النموذج الذهني"، ولكن ليس لتفسير التمثيل الذاتي للموقف موضوع الحديث كما سبق وفعلنا، بل من أجل التحديد الذاتي للموقف التواصلية الذي يشارك فيه المشاركون فعلياً وآتياً، وذلك لأن نماذج السياق هاته التي يمتلكها مستعملو اللغة قادرة على تفسير الفهم التداولية للخطاب.

نماذج السياق الأنوية (egocentric). مثلها مثل باقي النماذج الذهنية، تبنى بناء ذاتياً حول نواة الذات كما هي متشكّلة على أساس تجاربنا الشخصية والاجتماعية في الذاكرة العرضية. ومن ثم، إذا كان تأويل الخطاب -كما اقترح ذلك ريكور وييل- "لقاءً مع الذات، فإننا في حاجة إلى تجاوز هذه الاستعارات، والعمل على التفصيل في كيفية تمثيل هذه الذات في النماذج الدلالية والتداولية التي تحدد التأويل.

المقاصد

يعد تمثيل مقاصد أو أهداف المشاركين البعد الأهم لنماذج السياق، كما في حالة تمثيل الفعل في التفاعل وفي تحديد العديد من أنواع الخطاب. وقد منعت مدارس الأدب التقليدية (الفن من أجل الفن، والنقد الجديد، والهيرمينوطيقا) والعديد من المقاربات الشكلية (بما في ذلك: تحليل المحادثة، وعلم النفس الخطابية، إلى غير ذلك) الخوض في مقاصد المتكلم أو الكاتب؛ لأنهم يرونها تتجاوز حدود البحث الأكاديمي بناء على افتراضين: مضمون الأول منهما أن القراء والمحللين لا يستطيعون معرفة المقاصد، وأما الثاني فهو أنها لا تضيف شيئاً في عملية الفهم. وقد حدث شيء مشابه في المدرسة السلوكية التي منعت الاعتماد على اللسانيات في فهم المعنى. ولكن هذه المدارس كلها تجاهلت أن الناس لا يتوقفون في الاستعمال اليومي للغة عن محاولة فهم ما يعنيه المتكلمون أو الكاتب وما يقصدونه في نصهم أو حديثهم. وحتى حينما لا نعرف ما يقصده مستعملو

اللغة بالضبط، فإننا نستنبط من خطابهم استنتاجات معقولة حول تلك المقاصد، وهذا ما يسهل علينا فهم الآخرين في الحياة اليومية، وحينما يلتبس علينا فهم هذه المقاصد، قد نسأل المتكلم: "ماذا قصدت بكلامك؟"، و"ماذا تريد؟".

ويعد تصور "النص بذاته" -بوصفه موضوعا للدراسة في هذه الاتجاهات البحثية- أمرا في غاية الإشكالية. فعلى سبيل المثال، هل يشمل هذا المفهوم المعنى، وإن كنا نعلم أنه من الصعب سماع المعنى أو ملاحظته على صفحة ما، وأنه يُبنى بين المشاركين في هذه العملية (أي الكتاب والقراء). وعلى العموم، يرى الباحثون اليوم الخطاب بوصفه حدثا تواصليا مكتملا، أي: أنه نص متعدد الصيغ يحكمه سياق، وهذا يشمل بالطبع مقاصد الكاتب.

نخلص، إذا، إلى أن منع دراسة المقاصد في دراسة اللغة والخطاب -كما هي الحال في (بعض فروع) الدراسات الأدبية، والهيرمينوطيقا، ودراسات الخطاب- هو في الحقيقة خلل نظري ومنهجي واضح، واعتباطي، ومعيارى؛ ومن ثم أيديولوجي. والدليل على ذلك هو أنه لا يأخذ بعين الاعتبار كيف نفهم الواقع. ووجب التنبيه هنا إلى أن قدرتنا على معرفة مقاصد المتكلم أو الكاتب أو عجزنا عن ذلك قضية منهجية أو عملية مختلفة تماما عن منع البحث فيها.

نحن نعرف من البحث المعرفي والعصبي أن البشر يمتلكون منذ سن مبكرة القدرة -ربما بناءً على "الخلية العصبية المرآتية"- على "قراءة الأذهان" أو الإحساس بالتعاطف مع مخاطبيهم، وأنهم يستعملون استراتيجيات فعالة لاستنباط مقاصد الآخرين في الفعل والتفاعل والمحادثة. وبهذا المعنى، يمكننا أن نقول إن الفهم التداولي للخطاب من المتلقين يركز بالأساس على فهم مقاصد المتكلم أو المؤلف (أو صياغتها).

وتتشابه النماذج الدلالية مع نماذج السياق في كون الأخيرة أيضا خاصة وشخصية وذاتية، وفي إمكانية اشتغالها على عناصر تقويمية وعاطفية؛ فالناس يملكون آراء أو عواطف حول الأحداث المتكلم عنها، وحول الناس في أثناء الحديث معهم، وحول الموقف التواصلية حال وقوعه. وفي الواقع، يعالج الإنسان المواقف التواصلية مثل أي تجربة أخرى في حياته اليومية، ولذلك فنحن قادرون على التعامل مع تعقيدها المعرفي والاجتماعي الكبير بالاستعمال الاستراتيجي للنماذج الذهنية.

تؤكد البحوث الحالية في علم النفس وفي علوم الأعصاب أن معرفتنا وتجاربنا،

ومن ثم نماذجنا الذهنية، "متجسدة" ومتعددة الصيغ. ومن ثم، فإن الكلام، والكتابة، والقراءة، والاستماع - وبصفة عامة التفاعل والتواصل - تشمل أبعادا بصرية وسمعية وحس-حركية، وعاطفية وفضائية، كما يحدث في جميع تجاربنا الاجتماعية. ومن ثم، ينبغي أن تحظى جميع هذه الأبعاد - بدرجات مختلفة وفي مستويات عديدة - بتمثيل في نماذجنا الدلالية للمواقف التي توصف ونماذج السياق التداولية للموقف التواصلية حال وقوعه. وعلى هذا النحو أيضا، يمكن تذكّر وتعيين المواقف التواصلية، كما يمكن صياغة الاستنتاجات حول مقاصد المتكلم أو الكاتب وسمات أخرى تخصهم.

تتأسس نماذج السياق التداولية أيضا - مثل النماذج الدلالية للموقف موضوع الحديث - على المعرفة (العادية) المشتركة اجتماعيا حول التواصل والأنواع والأساليب واستعمال اللغة، ومن ثم فإنها تسمح بخلق تواصل وتفاعل مفهوم وبيداتي. ولكننا لا نكتسب هذه المعرفة العامة من التعليم المباشر (التعليم المدرسي) فحسب، بل أيضا من التعميم والتجريد بفضل نماذج السياق، أي: من تجارب تواصلية وخطابية يومية.

وتعد نماذج السياق دينامية، حيث يمكن أن تتغير إحدى إعدادات السياق في أي نقطة أثناء الحديث وإنتاج النص وفهمه. ومن ثم، يمكن أن يتغير كذلك الخطاب وفهمه - كما يحدث تماما وباستمرار مع الزمن ومعرفتنا بالمشارك، فهذه أمور تتغير عادة بعد كل قول أو فعل كلامي.

وعلى الرغم من أن التفسير انطلاقا من نماذج السياق يضيف بعدا حاسما إلى نظريتنا المعرفية لإنتاج الخطاب وفهمه، ويقدم أساسا في غاية الوضوح للنظرية التداولية، فإننا لا نزال في حاجة إلى وصف وتفسير دقيقين لكيفية تمثيل مستعلمي اللغة لهذه النماذج وتعيينها باستمرار، ومعرفة طريقة تحكّم هذه النماذج في التعبير الفعلي عن النماذج الذهنية الدلالية التي ينبنى عليها إنتاج التمثيلات الدلالية للنص والحديث، وكذلك كيفية التعبير عنها في بنيات معجمية أو تركيبية أو صوتية أو بصرية أو بنيات أخرى متعددة الصيغ. وبالفعل، يمكننا القول إن النماذج الذهنية لا تتحكم في إنتاج ما يعد ملائما للقول (أو عدم القول) وقت الكلام فحسب، ولكن تتحكم بصفة خاصة في الكيفية التي يجب أن يعرض بها القول. ومن ثم، فإن هذه النماذج الذهنية قادرة على تفسير الأسلوب، والسجل، وأي استعمال آخر للموارد

اللفظية وغير اللفظية بحسب الموقف. وفي عبارة أخرى، تقدم نماذج السياق بعدا آخر لنظرية وصفية وتفسيرية مفصلة للفهم، بدلا من الممارسة المعيارية التي تعتمد على التعليق أو النقد لا غير.

نرى أن اعتماد نظرية أكثر وضوحا حول العميات والتمثيلات المعرفية التي تسهم في إنتاج الخطاب وفهمه يقدم قراءة أكثر تفصيلا ووضوحا، ويمكن البرهنة عليها تجريبيا في ما يخص ماهية الفهم والتأويل؛ أي: أنها لا تهتم بكيف ينبغي أن يجري التأويل أو الفهم بقدر ما تهتم بطريقة وقوعه بالفعل وعلى الدوام.

السياقات الماكرو أو الكبرى

بعد هذا التقديم الموجز لمقاربتنا البديلة في فهم الخطاب، ومن ثم لمسألة الهيرمينوطيقا، بإمكاننا أن نتساءل: هل فاتنا بُعد حاسم آخر؟ إلى حدود الآن، قصرنا تفسيرنا على صياغة الموقف التواصلية، أي: على السياقات الاجتماعية الميكرو. ولكن المتكلمين والكتاب والمستمعين والقراء قد يربطون الخطاب الجاري بسياقات اجتماعية وسياسية أكبر، أي: بالسياقات الاجتماعية الماكرو. إن تجاهلنا للنقاش المعروف حول ما هو ميكرو وماكرو في علم الاجتماع (حيث يدرسون تقابل الفاعلية الفردية مع البنية الاجتماعية) يحتم علينا من جهة أن نفترض أن السياقات الماكرو هي مجموع الأجزاء التي تمثلها السياقات الميكرو، وأن هذه السياقات الماكرو (الممثلة) هي الصورة الكاملة التي ترسمها هذه الأجزاء مع بعضها البعض وتضفي انسجاما عاما عليها، ومن ثم تفسيرها إضافيا للسياقات الميكرو (المعقدة). وفي عبارة أخرى، هذا شبيه جدا بالعلاقة التي تربط البنات الماكرو والبنات الميكرو للخطاب.

ويكمنُ الاختلاف الفارق في التفسير السوسولوجي النظري للفاعلية والبنية في أن البنات الاجتماعية الماكرو والميكرو لا تؤثر في إنتاج الخطاب وفهمه إلا عبر النماذج الذهنية (الذاتية والبيداتية) لمستعملي اللغة. وفي عبارة أخرى، تظل العلاقات بين الخطاب والمجتمع في حاجة دائمة إلى واجهة معرفية واجتماعية لمستعملي اللغة الفعليين.

ومن ثم، فإننا نخلص إلى أن مستعملي اللغة لا يمتلكون نماذج سياقية ميكرو فحسب، بل لديهم أيضا نماذج سياقية ماكرو. ولذلك قد يصوغ المتكلم الحوار



الجاري في الفصل الدراسي في المستوى الميكرو، ولكن في الآن نفسه قد يكون مستحضرا لدوره ووظيفته بوصفه أستاذا، ولمدى انسجام الحصة مع برنامج السنة الدراسية، وللأنشطة التي برمجتها الشعبة والجامعة بوصفها مؤسسة. وعلى المنوال نفسه، قد يقرأ شخص قصيدة أو رواية ويفهمها، وهو يربطها بموقف شخصي لشخص ما أو بموقف الكاتب، ويربطها أيضا بمعرفته بحقبة تاريخية أو أدبية معيَّنتين أو أسلوب أو لمسة فنية.

ولما كان كل واحد من المتكلمين والسامعين يمتلك نماذجه الخاصة للخطاب الحالي، فمن غير المستبعد أن يؤول السامعون الخطاب الجاري بطريقة مختلفة حينما يربطونه بنموذج سياق ماكرو مختلف. على سبيل المثال، نموذج الطالب الذي يرى الأساتذة والمؤسسات الجامعية بوصفهما يغسلان دماغ الطلبة أو يتلاعبان بهم، وقد يرتبط هذا النموذج بدوره بتجارب سابقة (نماذج قديمة) للسامع، فضلا عن المعرفة والأيدولوجيات المشتركة اجتماعيا.

ويتوسيعنا لنظرية السياق الحالي، استطعنا تفسير كيفية فهم مستلمي اللغة لخطاب سواء أكانوا أناسا عاديين أم نقادا أو محللين. ومن الواضح، أننا إذا أردنا إعادة بناء نماذج السياق التواصلية والاجتماعية للمؤلفين (ولا سيما أولئك الذين لم يعد لدينا سبيل للتواصل معهم)، بما في ذلك مقاصدهم ونماذجهم الدلالية التي تمثل معاني نصوصهم، فربما نحتاج إلى إنجاز دراسة تاريخية أو اجتماعية أو نفسية مركبة بالاعتماد - جزئيا - على ما تقدمه المدارس التقليدية في الفيلولوجيا والهيرمينوطيقا. ولكن، إذا أردنا دراسة كيفية فهم القراء الفعليين للخطاب، ومن ثم نوع النماذج الدلالية والتداولية التي يمثّلونها خلال القراءة أو الاستماع، فيمكننا استعمال ملاحظتنا الذاتية وبديهتنا كما هو الأمر في النقد الأدبي وكثير من الأعمال في الهيرمينوطيقا العملية، أو يمكننا إنجاز دراسة تجريبية، مثلا باستخدام مناهج من قبيل بروتوكولات التفكير بصوت مسموع، والتذكر، والتهيئة النفسية (priming) وإعادة الصياغة، والمقابلات، وما إلى ذلك.

الهيرمينوطيقا ودراسات الخطاب

بعد ما تقدّم، يمكننا أن نقول إن بإمكان الهيرمينوطيقا - من وجهة نظري - أن تبقى في دراسات الخطاب المعاصرة، ولكن شريطة اعتمادها على نظرياتنا الحالية

التي يتم تحيينها باستمرار في تخصصات متعددة في ما يتعلق بتفسير عملية إنتاج الخطاب وفهمه. ونحن نعلم اليوم أن أنواعا متعددة من فهم الخطاب تشمل:

- المعالجة الاستراتيجية للنص والحديث في كل مستويات البنية.
- بناء وتحيين أنواع متعددة من النماذج الذهنية (الدلالية والتداولية)، المتأثرة بتنشيط نماذج قديمة (تجارب سابقة) تتميز بأنها تُبنى وتتغير ذاتيا في الذاكرة العاملة، وتُخزن في الذاكرة العرضية لمستعلمي اللغة، وأنها قائمة على معرفة اجتماعية عامة، وتمثيلات أخرى مشتركة اجتماعيا (مثلا: أعراف، وقيم، وأيديولوجيا).

إذا حدّدنا حقل دراسات الخطاب المتعدد التخصصات بطريقة عامة، فإننا ندرج فيه أيضا البحث في الأدب، والنقد الأدبي، والبلاغة (وأجزاء من) السيميائيات، والكثير من الأبحاث في الخطاب في العلوم الاجتماعية والإنسانيات. ومن ثم، فمن الواضح أن الهيرمينوطيقا جزء من دراسات الخطاب (وهذا ليس محل خلاف، لأن دراسات الخطاب تتعامل مع ظواهر متعددة، وقضايا ومشكلات أكبر وأشمل من الهيرمينوطيقا). ويمكن أن تسهم الهيرمينوطيقا، بصفة خاصة، في فهمنا للخطاب التاريخي والأدبي، على سبيل المثال؛ وذلك بشرح إعدادات المواقف الاجتماعية والثقافية والتاريخية التي يمكن أن تؤثر في النص بناء على طرق تمثيل المؤلفين لهذه المواقف.

ومع ذلك، إذا ادّعت الهيرمينوطيقا تقديم نظرية ومنهجية لفهم مستعلمي اللغة للخطاب الفعلي، فلن يكون لها مستقبل إلا في إطار دراسات الخطاب الحديثة، وإلا إذا اعتمدت أنواع الأفكار النظرية والتجريبية التي تطورت خلال العقود الأخيرة. على سبيل المثال: ما يقدمه علم النفس المعرفي والاجتماعي لمعالجة الخطاب، وعلم الاجتماع، وأنتروبولوجيا النص والحديث.

ينبغي لنا ألا ننسى أن الفهم هو في نهاية المطاف فهم مستعلمي اللغة والفاعلين الاجتماعيين والأعضاء المنتمين للثقافة، وأنا في حاجة إلى العديد من التخصصات ونظرياتها ومناهجها وأفكار أخرى من أجل توضيح هذا النشاط البشري البالغ التعقيد، ولا شك أن هذا من الأهداف الأساسية لدراسات الخطاب الحديثة. وفي هذا الصدد، فقد تمكنت دراسات الخطاب اليوم من إنجاز العديد - إن لم نقل كل- المهمات التقليدية للهيرمينوطيقا، وأضافت المزيد من المهمات الجديدة، وهي مع ذلك تنجز ذلك بتصورات أكثر وضوحا (تنظير أقوى)، وتطبيق نسقي أمتن (مناهج مفصلة)، كما أنها أكثر تجذرا من الناحية التجريبية، ومبنية على الملاحظة والتجربة.

سأقدم بعض التعليقات الختامية على المقال الملهم لأن بيل بعد هذه الملاحظات العامة حول طبيعة الفهم والتأويل ودورهما في دراسات الخطاب المتعددة التخصصات والمعاصرة، وتخصصات أخرى.

التنوع: يظل لفت انتباه المجتمع الأكاديمي الدولي إلى أعمال الباحثين الحاليين أو السابقين ذا أهمية كبرى حينما تهمشها الدول التي تصدر فيها أو التخصص الذي تنتمي إليه، تماما كما حصل مع باختين والشكلانيين الروس وغيرهم من الباحثين. وعلى الرغم من أننا نعلم أن أعمال ريكور تُرجمت بشكل واسع وقُرئت في فرنسا ودول أخرى واقتُبست، ولا سيما في الدراسات الأدبية، والتاريخ، والعلوم الإنسانية الأخرى، إلا أن هذا الأمر لا ينطبق على كثير من دراسات الخطاب الحديثة. والأمر نفسه يصدق على الهيرمينوطيقا بوصفها توجها بحثيا يدرس الخطاب على نحو عام. ومن ثم، فمقالة ألان بيل، علاوة على التعليقات عليها في هذا العدد الخاص، أمر مرحب به لإغناء تنوع هذا الحقل، فنحن نتعلم دائما من هذه اللقاءات، حتى حينما نختلف مع مقترحاتها النظرية أو العملية، وذلك في أفق جعل مقاربتنا أكثر وضوحا.

تطوير التخصص: كما عبرنا عن ذلك سابقا وبإيجاز، لقد نضجت دراسات الخطاب الحديثة التي تتميز بتعدد التخصصات على مدى نصف قرن من الزمان، فأصبحت تضم نظريات ومناهج متطورة وقادرة على تفسير العديد من أبعاد النص والحديث في سياقهما، بما في ذلك كيفية فهمهما واستيعابهما. وقد تأثرت النظرية الأدبية الحديثة، ولا سيما الاتجاهات التجريبية منها، أيما تأثر بهذه التطورات (كما يتجلى ذلك في التطورات الأخيرة لمجلة الشعرية، المجلة الأولى التي سعدت بتأسيسها وتحريرها في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي). وإنني لا أدعي، مع ذلك، أن أفكارنا النظرية الحالية في فهم الخطاب تفسر جميع مظاهر أو أبعاد هذا النشاط المعقد؛ إذ ما تزال بعض التفاصيل غامضة بالنسبة إلينا في كيفية فهم القراء لتعقيدات المحادثة اليومية (التي تبدو بسيطة)، من جهة، أو قصيدة حديثة من جهة أخرى. وأنا أميل إلى ما يقوله علماء النفس المعرفيين حول هذا النشاط، أي: أنه يشمل بناء نماذج ذهنية على أساس معرفة مشتركة اجتماعيا/ ثقافيا (بالإضافة إلى أيديولوجيات المجموعة). وقد بدأنا بالفعل في فهم أسس هذه العملية.

التعلم لا يتوقف: لقد كنت متحفظا وناقدا في ما سبق للمقاربات التقليدية والانطباعية والمعيارية في دراسة الأدب (ودافعت عن دراسة قائمة على نظرية واضحة ومنظمة وتجريبية لأي نوع من النص والحديث)، ولكن هذا لا يعني أننا لا يمكن أن نستفيد من المقاربات الأخرى للخطاب والأدب، علاوة على التأويلات التي يطورها كبار الباحثين (مثل أبعاد الخطاب وتأويلاته التي تجاهلناها في نماذجنا النظرية، ومثل دور السياقات المحلية والعالمية وصياغتها الشخصية في علم نفس معالجة الخطاب). والحق أن ريكور والباحثين البارزين الآخرين الذين على شاكلته قد أضافوا أفكارا قيمة حول عملية الفهم، وما زلنا في حاجة إلى الاستفادة منها بتطوير مصطلحات نظرية أكثر وضوحا، مثل طرق ربط القراء العاديين أو نقاد الأدب للنصوص بالسياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية. ولعل السبب في ذلك هو أن علم النفس المعرفي لم يهتم كثيرا لحد الآن بدراسة دور السياقات الخاصة والعامة في فهم الخطاب دراسة مفصلة. ولذلك، كان عليه الاستفادة مما تقدمه نظريات السرد وحقل الأدب من أجل تفسير العلميات التي تسهم في إنتاج القصص وفهمها. ولا شك أن هذه الحاجة للاستفادة من المدارس التقليدية يصدق على العديد من الأبعاد الأخرى للخطاب التي لم تحظ بعناية كافية من علم النفس المعرفي لمعالجة الخطاب كما هو الحال بالنسبة إلى الأسلوب والبلاغة.

التأويل مقابل التحقيق: يمكن أن تستخدم مراحل التأويل الملخصة في استعارة القوس التأويلي، كما وصفها ريكور، لدراسة أنواع مختلفة من الفهم، ولكن بوصفه وظيفة متعددة الأنواع ومبنية على المعرفة القبليّة. ولكن تقديم فرضيات بناء على هذه الأشكال أو المراحل أو المستويات المختلفة للتأويل شيء، وتقديم (والتحقق من) تفسير مفصل للعلميات والتمثيلات الذهنية التي تسهم في هذه الطرق المختلفة لقراءة نص، والدور الذي تضطلع به المعرفة بالضبط في هذه الاختلافات التأويلية، شيء آخر تماما. وكما أن كتابة تأويل شخصي شيء جميل، وتطوير مناهج منظمة للتحليل يمكن تدريسها وتعليمها للتلاميذ شيء آخر (لأنها تجعل التحليل متاحا للجميع). ومن الواضح أن "المنهج" الاستعاري التالي الذي وصفه ريكور وأورده ألان بيل وفيسر، لا ينفذ في القسم أو في دراسة معينة:

أن نفهم يعني أن

نتواجه مع النص

حتى نكشف أو نعري

فحوى النص

(حتى يصير نصنا النص)

السياق؛ التأويل مقابل التفسير: مرة أخرى، يعدّ السياق شرطا أساسيا لتفسير هذا التنوع في الفهم، فقد يفتقر القارئ "الساذج" للتقارير الإخبارية أو القصائد لمعرفة الخبراء، ويختلف معهم في الأهداف والاهتمامات، ناهيك عن الفرق في الجهد والوقت اللذين يبذلهما الطرفان في القراءة ومحاولة الفهم. وهذه فروقات درس علم النفس المعرفي وعلم النفس التربوي بعضها. وبصفة عامة، تساعد المعرفة الغزيرة على الوصول إلى فهم "أفضل" (أي أكثر تفصيلا واكتمالا، إلى آخره). نقول هذا ونحن نعلم أن الخبراء يهملون أو تفوتهم بعض التفاصيل التي يلاحظها غيرهم في أثناء القراءة، ولعل السبب بالضبط هو افتراضهم بمعرفتهم المسبقة لتلك الأشياء التي يقرؤون عنها. وأيضا، من المهم التمييز بين عمليات فهم الخطاب العادية (اليومية أو التي تستلزم خبرة) التي تفسرها النماذج الذهنية الدلالية والتداولية للقراء من جهة، وبين تلك التي تقدم تفسيرا أكاديميا للنص أو الحديث التي تقوم، مثلا، على نظريات (نفسية-أو اجتماعية) لسانية أو معرفية أو اجتماعية أو تاريخية أو ثقافية من جهة أخرى. فالأولى هي تمثيلات ذهنية، والثانية هي خطابات أكاديمية تتضمن مصطلحات نظرية، وتحليلات، وحجاجا، إلى غير ذلك.

ما بعد الاستعارة: لقد تعلمنا من اللسانيات المعرفية ومن علم النفس أن الاستعارة أداة تصويرية قوية في فهم الحديث حول الحالات المجردة والمعقدة في الحياة اليومية. ولهذا السبب، حتى في العلوم، من قبيل علم الوراثة، تكثر الاستعارات، ولا سيما في سياقات التبسيط (مثلا "الشفرة" الوراثة، و"رموزها"، إلى غير ذلك). وتفيض أعمال ريكور -وأیضا مقدمة بيل- باستعارات لوصف مراحل متعددة من التأويل، كما ذكرناها بإيجاز سابقا: مواجهة النص، وكشف النص، وملكية النص، إلى آخره. وعلى الرغم من أن هذه الاستعارات تسمح لنا بربط، ومن ثم من تقريب المفاهيم المجردة، إلا أنها لا تنجز بأي حال من الأحوال مهمة البحث العلمي. وعلى المنوال نفسه، كما يجب تفسير "الشفرة" الجينية انطلاقا من بنية جزئية، فتحليل التأويل العادي أو العلمي للخطاب يحتاج إلى أن يكون محددًا ببنيات الخطاب في سياقها من جهة، وبالبنيات والعلميات الذهنية (وفيما بعد العصبية ربما) من جهة أخرى.

التحليل (الأيدولوجي) النقدي: ينبغي للتحليل النقدي للخطاب أن يتأسس على تحليل نسقي وواضح (أي: مبني على نظرية) لكل الأبعاد المهمة في النص والحديث في سياقهما. وقد يشمل هذا التحليل وصفا مفصلا للطبيعة الاجتماعية/السياسية للأيدولوجيات المؤثرة (مثلا العنصرية)، وكيف تؤثر في المواقف المشتركة اجتماعيا (مثلا: الهجرة) التي قد تتحكم بدورها في النماذج الذهنية لحوادث اجتماعية خاصة يمثلها أعضاء مجموعات أيدولوجية، وأخيرا البنيات المعبر عنها (التي تُسن أو تُجز) في النص والحديث، وكيفية تكييفها مع الموقف التواصلية. ومن الواضح، أن هذا نوع مختلف تماما من الممارسة والخطاب الأكاديميين بالمقارنة مع مجرد التعليق أو تقديم خطاب أيدولوجي مهما بلغت جمالية هذا الأخير.

والواقع يقول إن العديد من المقالات المقدمة إلى هذه المجلة تفعل ذلك بالضبط؛ أي: أنها مجرد تعليق أو إعادة صياغة مقتطفات من خطاب، ولذلك يُرفض نشرها. ومن ثم، لن أتوقف عن تأكيد أن التحليل النقدي للخطاب ليس منهجا للبحث في حد ذاته، بقدر ما هو حركة اجتماعية مكونة من محلي خطاب ملتزمين من الناحية الاجتماعية والسياسية، وأن هؤلاء يستعملون مناهج مختلفة وعديدة للتحليل لأغراض متعددة، مثل إبراز دور الخطاب في إعادة إنتاج سوء استخدام السلطة ونتائج هذه الأمر على اللامساواة الاجتماعية. كما أؤكد أن المقاربات الانطباعية في التحليل النقدي للخطاب لا ترقى أن تكون حتى تحليلا للخطاب، فما بالك بأن تحقق أهدافه النقدية والاجتماعية والسياسية.

ملاحظة

لا يتضمن هذا التعليق العدد الكبير من المراجع الببليوغرافية الضرورية لدعم ما قيل في كل فقرة، ولربما أحيل على كتبي وأعمالي (التي يمكن قراءة الكثير منها في موقعي: www.discourses.org) حتى يطلع عليها من أراد المراجع المفصلة حول الموضوعات التي تناولتها في هذه المقال.

كان تون أ. فان دايك أستاذا لدراسات الخطاب في جامعة أمستردام إلى غاية 2004، وهو الآن أستاذ في جامعة بومبيو فابرا ببرشلونة. وبعد اشتغاله في البداية بالشعرية التوليدية، ونحو النص، وعلم نفس معالجة النص، اتخذ عمله منذ 1980 توجها نقديا أكبر، فتناول العنصرية الخطابية، والأخبار في الصحافة، والأيدولوجيا،

والمعرفة والسياق. وقد كتب مجموعة من الكتب في معظم هذه المجالات، وحرر دليل تحليل الخطاب (أربعة مجلدات، 1985)، وألف كتابا تعريفيا بدراسات الخطاب (يتألف من مجلدين في طبعة 1997 قبل أن يطبع من جديد في مجلد واحد سنة 2011)، علاوة على عمله على دليل دراسات الخطاب (خمسة مجلدات، 2007). وقد أسس ست مجلات دولية هي: الشعرية والنص (الآن النص والحديث)، والخطاب والمجتمع، ودراسات الخطاب، والخطاب والتواصل، ومجلة إلكترونية بالإسبانية سماها الخطاب والمجتمع (www.dissoc.org). وما يزال لحد الآن محررا للمجلات الأربع الأخيرة. ومن آخر مؤلفاته الصادرة باللغة الإنجليزية "الأيدولوجيا" (1998)، و"العنصرية والخطاب في إسبانيا وأمريكا اللاتينية" (2005)، و"الخطاب والسياق" (2008)، و"المجتمع والخطاب" (2009). ومن آخر ما حرره من كتب: "العنصرية في القمة" (في عام 2000 بمعية روث فوداك (Ruth Wodak))، و"العنصرية والخطاب في أميركا اللاتينية" (في عام 2009). ويعمل حاليا على كتاب جديد حول الخطاب والمعرفة. وقد حصل على دكتورتين فخريتين، وحاضر في العديد من الدول، ولا سيما في أميركا اللاتينية، كما أسس بمعية أدريانا بوليفار (Adriana Bolivar) جمعية أميركا اللاتينية لدراسة الخطاب (the Asociación Latinoamericana de Estudios del Discurso) في عام 1995. ويمكن الاطلاع على لائحة أكثر تفصيلا بمنشوراته ومقالاته الحديثة، وموارد دراسات الخطاب ومعلومات أخرى على صفحته بالإنترنت: www.discourses.org، كما يمكن مراسلته على البريد الإلكتروني التالي: vandijk@discourses.org